الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

The people's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

المركز الجامعي -صالحي أحمد -النعامة Naama University Centre –Salhi Ahmed-

معهد الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي بعنوان

الفاعل وتطبيقاته في القرآن الكريم

ميدان اللغة والأدب العربي شعبة الدراسات اللغوية تخصص لسانيات عربية

إشراف الأستاذ: إعداد الطّالبة:

د. عبد القادر بوعصابة رانيا سويح

أ.الدكتورة فاطمة دوحاجي	رئيسا
أ.الدكتور عبد القادر بوعصابة	مشرفا
أ.الدكتورة صفية بن عطة	مناقشا

الموسم الجامعي 2024\2025م الموافق ل1445\1446هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة –

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله :

السيد (ة) : سويح رانيا.

الصفة (طالب – أستاذ – باحث) طالبة.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم : ٢٠٠١٩٦٥٠

الصادرة بتاريخ : ٢٠٢٠.٠٩.٠٦

المسجل (ة) بكلية / معهد : الآداب و اللغات.

قسم : اللغة و الأدب العربي.

والمكلف (ة) بانجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج – مذكرة ماستر – مذكرة ماجيستير– أطروحة دكتوراه) عنوانها :

الفاعل وتطبيقاته في القرآن الكريم.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ : ٠٥ جوان ٢٠٢٠

توقيع المعني

بسم الله الرحمن الرحيم

قال عز وجل : ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ﴾

[سورة العنكبوت: الآية 49]

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَم (4) عَلَّم الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) ﴾

[سورة العلق]

الشكر و التقدير:

الحمد والشكر لله أولا ثم لأستاذي الفاضل " **عبد القادر بوعصابة** "، وخالص الإمتنان إلى الأساتذة كافة على كل حرف علمونا إياه.

إهداء:

إلى الوالدين والإخوة أهدي عملي المتواضع هذا.

المقدمة

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من تبعه من الصالحين بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

عنيت اللغة العربية باهتمام علماء اللغة بغية الكشف عن مبناها والوصول إلى معناها وفهم أسرارها ومعرفة تراكيبها، ليستقيم بذلك لسان كل قارئ للقرآن، ويصح كلام كل ناطق بالعربية، فكان كلام الله الذي أنزل بهذه اللغة هو مرجعيتهم الأولى في دراستهم لها، فبحثوا فيها من مختلف جوانبها من مستوى دلالي ومستوى صرفي ومعجمي وتراكيبي، وكان للمستوى الاخير حظ وافر من هذه الدراسات، فدرسوا الكلم وجعلوه على ثلاث أقسام (**اسم، فعل، حرف**) وكل قسم من هذه الأقسام أفرد بمباحث وأبواب بل بكتب خاصة له، ذلك لما فيه من مواد شائكة الإرتباط ومباحث شديدة العمق فجاء تحت كل جزء أجزاء وتحت كل فرع فروع، ودرسوا الجملة من حيث هي أساليب وجعلوها على أنواع و كذا من حيث هي تراكيب نحوية فجعلوها على نوعين (**اسمية و فعلية**) وللتداخل الذي بين النوعين ضبطت أركان وعناصر كلا الجملتين بقواعد وتعاريف محددة، فإذا ما نظرنا إلى الجملة الفعلية وجدنا أن لكل من الفعل والفاعل أحكام خاصة، وجب أن يخضعا لها. وحيث ما كان هناك تجاوز لهذه الأحكام وقع الخطأ.

وفي هذه المذكرة أُختير ركن من ركني الجملة الفعلية وهو " **الفاعل** " لدراسته تحت عنوان "**الفاعل وتطبيقاته في القرآن الكريم** "، حيث أن الغاية من هذا البحث هو تقديم الفاعل وأحكامه أو مسائله بصورة تعليمية ميسرة .

وقد انطلق هذا البحث من إشكالية مفادها: ما مفهوم الفاعل ؟ وما هي أحكامه ومسائله في ظل شواهد من القرآن الكريم ؟

ولأجل الإجابة عنها اختير اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي اقتضته هذه الدراسة من خلال عرض موضوعات الفاعل وتحليل شواهدها.

وضعت خطة البحث على النحو الآتي:

- الفصل النظري: الذي عرضنا فيه مسائل الفاعل بشكل نظري

المسألة1: تعريف الفاعل و حكمه الإعرابي

المسألة2: العامل في الفاعل الرفع

المسألة3: تقديم الفاعل على فعله

المسألة4: تثنية وجمع الفعل

المسألة5: مسألة حذف فعل الفاعل

المسألة6: مسألة تأنيث الفعل

المسألة7: مسألة تقديم المفعول به

- الفصل التطبيقي: كان فيه عرض للشواهد القرآنية الخاصة بكل مسألة بنفس الترتيب السابق في الفصل النظري.
- خاتمة: عرضت فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

والسبب وراء اختيار هذا الموضوع كان لأمرين، الأول هو الاهتمام بالمجال النحوي والرغبة في سد النقص وتدارك الضعف فيه وفي الإعراب خاصة ولو بالشيء القليل، وثاني أمر أن موضوع الفاعل الذي كان باقتراح من الأستاذ أيسرُ وأنسب لإمكانية للبحث فيه مقارنة بالموضوعات الأخرى .

ومن الدراسات السابقة التي تناولت الفاعل في القرآن تحديدا وُجد:

- الفاعل في ضوء الاستعمال القرآني لطلال يحيى إبراهيم الطوبجي وهو مقال أكاديمي.
- دراسة نحوية تطبيقية لأحكام الفاعل في الأجزاء 21-25 من القرآن الكريم وهو كذلك مقال.
- الفاعل وأنواعه في آيات سورة البقرة لجاسم غالي رومي المالكي وهو عبارة عن مقال أيضا.
- الفاعل وأنواعه في سورة النساء لمنورة وهي رسالة للحصول على شهادة سرجانا.

حيث أن هذه الدراسات تحدثت عن الفاعل في سورة محددة بينما هذه دراسة لا تقف عند سورة معينة، إضافة إلى التركيز على عرض أحكام الفاعل وتطبيقاته دون التطرق لمسائل الخلاف بما يناسب أويتماشى مع الهدف من هذا البحث، بخلاف الدراسات السابقة، وهنا تكمن أهميته حيث أنه يحوي طريقة جديدة في طرح المسائل ومختلفة عن الدراسات السابقة بعيدا عن البعد البلاغي والتفسيري الخاص بمبحث الفاعل في القرآن.

مع الاعتماد في تحديد هذه المسائل على **"الألفية "** لأنها حاوية وجامعة لجل المقاصد النحوية كما وصفها ابن مالك، فكانت من المصادر المعتمدة مع كتب رئيسة أخرى منها: أسرار العربية لابن الأنباري وشرح المفصل لابن يعيش وشرح ابن عقيل على الألفية والنحو العربي لإبراهيم بركات في النظري، إضافة إلى الاعتماد على الجدول لمحمود صافي وإعراب القرآن لمحيي الدين درويش في الفصل التطبيقي .

ومن الصعاب التي اعترضنا بشكل كبير هي كثرة الوقوع في الأخطاء المتعلقة بالموضوع مع كثرة الإخفاقات المتعلقة بمنهجية البحث أيضاً، التي أخذت منا وقتاً لتداركها وإصلاحها، كون هذا البحث أول عمل ننجزه من هذا نوع.

وفي الختام نحمد الله المستعان ونشكره، فإن وُفقنا فمنه وحده وإن أَخفقنا فمن الشيطان ومن أنفسنا، ونتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور **"عبد القادر بوعصابة"**، لتكلفه عناء الإشراف على هذا المذكرة ومتابعته لها من بدايتها وسعيه لتبسيط طريقة العمل من أجلنا قدر الإمكان سائلين المولى أن يجعله في ميزان حسناته، كما ونشكر كل الأساتذة الكرام على مرافقتهم لنا وتوجيهنا نحو درب العلم والمعرفة فنسأل الله أن يضاعف حسناتهم في الآخرة على مجهودهم هذا.

سويح رانيا

2025/05/27م الموافق ل1446/11/29هـ

القصدير

الفصل النظري:

الأحكام العامة للفاعل ومسائله مع التمثيل

تمهيد:

أولى النحاة عناية كبيرة بدراسة التراكيب النحوية لأهميتها في اللغة العربية فتناولوا تفاصيلها الدقيقة ومسائلها الكثيرة فصنفت لأقسام وأبواب مختلفة، واهتموا بكل باب على حسب أهمية التي يشكلها في الجمل والتراكيب الموجود بها، ومن هذه الأبواب كان **الفاعل** من أهمها نظرا لأنه عمدة لا تقوم الجملة الفعلية إلا به، وتتجلى ضرورته في علاقته بالفعل بشكل رئيس وبالمفعول والعناصر الأخرى بشكل ثانوي، فلا يتم المعنى ولا تتحق الفائدة من أي تركيب دون الفاعل. وعليه يحاول هذا الجزء النظري في هذه الدراسة التركيز على عرض المفاهيم والأحكام المستنبطة من القواعد الأساسية التي قعد لها النحاة في مؤلفاتهم لتقريب مباحث الفاعل بشكل واضح دون الخوض في التفاصيل المعمقة كالخلاف مع الاكتفاء بذكر أمثلة عادية واعتماد بعض من الشواهد الشعرية دون الشواهد القرآنية كونها تشغل الجزء الآخر من هذه الدراسة. .

المسألة الأولى: تعريف الفاعل وحكمه الإعرابي

إذا أريد الوقوف على أحكام الفاعل لابد من الوقوف على حده أو مفهومه عند النحاة في اللغة والإصطلاح.

1. تعريف الفاعل:

أ. لغة:

هو اسم من مادة الفاء والعين واللام على وزن فاعل، وفي معجم اللغة العربية المعاصرة: « اسم فاعل من فَعَلَ وجمعه فاعلون وفعلة ومؤنثه فاعلة وجمع مؤنثه فاعلات وفواعل »[1]. ويعني القائم بالأمر فيقال فلان هو الفاعل؛ أي هو من عمل أو قام بالفعل .

ب. اصطلاحا:

[1] أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ط1، ص 1726

تتعدد مفاهيم الفاعل عند النحاة وتختلف من حيث طريقة التعريف ذلك أن كل نحوي يركز في تعريفه على حكم من أحكامه، لكنها تتفق جميعا حول المفهوم العام الذي يقوم عليه ، وهو أنه كل اسم مرفوع يدل على من قام بالفعل أو اتصف به و**(القيام)** بمعنى أن الفاعل هو **فاعل حقيقي** لذلك الفعل لأنه قام به حقيقة نحو **قام الرجل وجاءت الفتاة** ، أما **(الاتصاف)** فيعني أنه **فاعل نحوي** لأنه لم يقم بالفعل حقيقة وإنما تأثر بالفعل وأسند إليه فقط نحو **مات الرجل**، لكن (مهما كانت طبيعة الذات أو الشيء التي يعود عليها الفاعل سواء أكانت قائمة بالفعل على سبيل الحقيقة أم على سبيل الاتصاف حيث ترد متأثرة بذلك الفعل، فإن الفاعل وظيفة إعرابية وكيان نحوي مجرد من هذه الدلالات و ينشأ داخل تركيب نحوي محدد، ويميز عن بقية العناصر في ذلك التركيب من خلال أحكامه الخاصة كالإسناد الفعل إليه ومجيئه في محل الرفع دون أن يحيل بالضرورة على الفاعل حقيقي لذلك الفعل)[1]، إذن فتعريف الفاعل يشمل هذين النوعين لأنهما في الاخير فاعلين حسب التركيب النحوي دون مراعاة فاعليتهما الدلالية.

ومن تعريفات النحاة للفاعل يقول **ابن جني**: « اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك الاسم سواء، تقول في الواجب: **قام زيد**، وفي غير الواجب: **ما قام زيد، وهل يقوم زيد** »[2]. فيشير ابن جني إلى اسمية الفاعل وعامله الفعل وحكمه الإعرابي الذي هو الرفع.

وفي شرح الرضي على الكافية يعرف على أنه« : (هو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقُدِم)؛ قوله ما أسند إليه، قد عرفت في حد الكلام معنى الإسناد، ولم يقل: ما أُخبِر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي، نحو **بعت وهل ضرب زيد**، ونحوه »[3]. فإشارته للإسناد دون لفظ الإخبار تعني أن المسند يشمل الفعل الخبري و الإنشائي معا، ويعني بشبه الفعل ما شابهه في العمل فرفع الفاعل مثله (اسم الفعل، اسم الفاعل، الصفة المشبهة...) ، وأضاف إليه شرط تقديم فعله.

وحدَّه **ابن عصفور** أيضا بأنه « اسم أو ما في تقريره متقدم عليه ما أسند إليه لفظا ونية على طريقة فَعَلَ أو فاعل، وهو أبدا مرفوع أو جار مجرى المرفوع، وارتفاعه بما أسند إليه، ومرتبته أن يكون مقدما على

[1] حمادي الدريدي: ما بين الفاعلين النحوي و الدلالي، المجلد الرابع، العدد الثاني ، 18\12\2023، ص 26بتصرف

[2] ابن جني: اللمع في العربية ، دار المجدلاوي، عمان، 1988، ص 33

[3] رضي الدين الأستراباذي: شرح الكافية لابن حاجب، ج1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1996، ط2، ص185، 186

المفعول به »[1]، حيث ذكر أن العامل المسند إليه يرتفع الفاعل به ويتقدمه في الرتبة وكذلك يتقدم الأخير على المفعول.

ابن هشام أيضا بأنه: « ما أسند إليه فعل أو شبهه، مقدم، فارغ، غير مبني للمفعول، وحكمه الرفع»[2]. فبين شرطا آخر بقوله (فارغ) الذي يعني أن الفعل كعامل يقتضي أن يكون مفرغ للفاعل وحده، أما (غير مبني للمفعول) وهو غير مبني للمجهول، أي أن الفاعل معلوم فيكون مسندا لفعل مبني للمعلوم أيضا .

وهذا فيما يتعلق ببيان مفهومه، وفيما يلي انتقال إلى بيان أنواعه وما يطرأ عليه من صور في تركيب الجملة.

2. أنواع الفاعل:

يشترط في الفاعل الاسمية؛ أي أن يرد في الجملة اسما، أو أن ويكون مختلفا عن الاسم من حيث الشكل الوارد به فلا يتضمن معنى الحدث أو الزمن، أي لا يكون فعلا. ولأنَّ المسند إليه ينبغي أن يكون اسما فاشتُرِط هذا كما يذكر **إبراهيم بركات** (لأن الفاعل مسند إليه يسند إليه الحدث الذي يتمثل في الفعل المسند، والإسناد خاص بالاسم .مثل المبتدأ.ولو ظهر في الجملة الفاعل بهيئة غير اسم فإنه يؤول ويقدر الفاعل اسما)[3]. وعليه فإن الاسم قد يأتي على عدة أنواع هي:

أ. **اسم صريح ظاهر:** فيكون اسما معرفا أو نكرة مرفوعا ظاهرا بعد فعله نحو: **قام زيدٌ، جاءت هندٌ .**

أو أن يكون اسما موصولا نحو: **جاء الذي انتظرته. وأعرض من دعوته**، فمن والذي اسمين موصولين مبنيين في محل رفع الفاعل.

أو اسم إشارة مثل: **قدِم هذا الغلام. نجح هؤلاء في الامتحان** كذلك اسمي الإشارة هذا وهؤلاء مبنين في محل رفع الفاعل.

ب. **الفاعل ضمير:** أي أن يكون ضميرا بارزا أو مستتر :

[1] ابن عصفور: المقرب،ج1، 1972، ط1، ص 53

[2] ابن هشام: الجامع الصغير في النحو، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980، ص 75

[3] إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، ج2، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007، ص 14، ص15بتصرف

ضمير ظاهر كأن يأتي الفعل متصلا :

1: بضمائر المتكلم مع الفعل الماضي، وبنا للمتكلمين نحو: **دخلنا المسجد**، أو تاء للمتكلم مثل: **جئتك لأحدثك.** فنا والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع الفاعل .

2: بألف الإثنين : **القائدان اتحدا** وواو الجماعة: **المسلمون جاؤوا** ونون النسوة، نحو: **النساء قرأن.**

ضمير مستتر إذا كان ضميرا استتر في محل رفع فاعل للفعل مضارع وخاصة مع ضمير المتكلم كقولنا **أقول ونقول الحق**، أو كفاعل الأمر **أقم الصلاة**، فالفاعل ضمير مستتر تقديره **أنت.**

ت. **مصدر مؤول:** (وهو ما اقترن بسابك)[1] بحرف مصدر، من **أنَّ وأنْ** مع فعل مثل: **يسرني أنْ تقوم، بلغني أنَّك حضرت** أي تأول الجملتان على **قيامك وحضورك**، وما المصدرية مع فعل الماضي مثل : **أعجبني ما اخترت**، أي اختيارك.

3. الحكم الإعرابي للفاعل:

حكم الفاعل أن يكون مرفوعا دائما، وقيل جعل له الرفع (لأنه علم الفاعلية و بقية المرفوعات مشبهة به أو لأنه حمل على المبتدأ لأنه الأصل في استحقاق الرفع، أو أن المرفوعات كلها أصول فكان الرفع علم العمدة وهي المبتدأ والخبر وفاعل ونائبه أو شبيه به لفظا)[2]، فاستحق الفاعل حركة الرفع قياسا على حكم مبتدأ أو أن حركة الرفع خاصة بالفاعل وجعلت للمبتدا قياسا على الفاعل، ويذكر **الوراق (ت381هـ)** في علل النحو وجها آخر أيضا إضافة إلى الوجوه الاولى وهو أنه (وجب إعطاء الفاعل أقوى الحركات لأنه من يحدث الفعل. ويذكر وجوها اخرى تتعلق بالمفعول كأنه أقل منه في الكلام فجعلت للفاعل الحركة الثقيلة وأيضا لأنه أسبق من المفعول في الترتيب)[3]. وهذه التعليلات إنما جاءت لتبين وجه استحقاق الفاعل حركة الرفع دون غيرها من الحركات.

فيرفع الفاعل إما بالضمة أو بالألف أو الواو. ويكون الرفع بالضمة الظاهرة إذا جاء مفردا نحو: **سار المسافرُ**، وإذا جاء جمع تكسير ك: **مرت الأشهرُ** أو جمع مؤنث سالم نحو: **نجحت الطالباتُ.**

---

[1] محمد الدمياطي: المشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة في علم العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م/1425هـ،ط1، ص 62

[2] فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية و المعنى، دار ابن حزم،بيروت، 2000، ط1، ص41، بتصرف

[3] أبو الحسن الوراق: علل النحو، مكتبة الرشد ، الرياض، 1999، ط1، ص269، بتصرف

ويرفع بضمة مقدرة إذا جاء الفاعل منقوصا أو مقصورا نحو: **فرح مصطفى ويعدل القاضي** فكل من المصطفى والقاضي مرفوع بالضمة المقدرة. ويرفع بها أيضا إذا كان اسما مضافا إلى ياء المتكلم كقولنا : **أعانني رفيقي**، فتقدر الضمة في الفاعل **رفيقي** لاشتغال المحل بالحركة اخرى.

أما الرفع بحرف الألف فيكون في الفاعل المثنى **كسعد الأخوان** أو بالواو مع الجمع المذكر السالم **كفرح الصابرون** ومع الاسماء الخمسة **كفاز أخوك.**

وحالة الرفع هذه ملازمة دائما للفاعل لكن قد يرد الفاعل مجرورا في بعض الحالات من حيث هو لفظ مع إبقاءه مرفوعا محلا، وذلك إذا :

أُسنِد إلى مصدرٍ نحو: **إقامة محمدٍ الصلاةَ في وقتها خير**. فمحمد فاعل مرفوع محلا مجرورا لفظا لإسناده لإقامة.

جُرَ بحرف جر زائد مع فاعل كفى نحو : **كفى بالإخوة سنداً**، أو في الاستفهام : **هل يؤمن من أحدٍ منكم**، وفي النفي والنهي كقولنا : **لم ينفعكم من أحد ولن ينفعكم من أحدٍ**. فكل من الإخوة وأحد فاعل مجرور لفظا مرفوعا محلا.

ويذكر أنه قد ينصب الفاعل ويأتي بعده المفعول مرفوعا لكن في حالة لم يكن هناك لبس، « وقد ورد عن قولهم : **خرق الثوبُ المسمارَ**، وقولهم: **كسر الزجاجُ الحجرَ**، وقال الأخطل:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتَهم هجرُ »[1]

ففي بيت الأخطل ورد فاعل الفعل **بلغت** منصوبا وهو **سوآت** بينما جاء مفعوله مرفوعا وهو **هجرٌ**،

المسألة الثانية: العامل في الفاعل الرفع

يشترط في الفاعل أن يعمل فيه عامل فيسبقه ويرفعه وهذا العامل إما أن يكون فعلا تاما سواء كان متصرفا أم جامدا أو شبه الفعل.

أ. **الفعل:**

[1] ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2 ، المكتبة العصرية، بيروت، ص84

كما يعرفه سيبويه أنه «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيث لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع »[1]. فعنى بذلك الأفعال الثلاثة من زمن ماضي وأمر ومضارع التي يسند إليه هذا الفاعل ويشترط فيه أن يكون فعلا تاما؛ أي غير ناقص. لأن الأفعال الناقصة تحتاج إلى اسماء وأخبار لا فواعل. ويكون فعلا معلوما لأن المبني للمجهول يرفع نائب الفاعل ولا فاعل له، بحيث يشير هذا الفعل إلى الحدث الذي يقوم به الفاعل ومن أمثلة ذلك:

كزمن الماضي نحو **قرأ الطالب الكتاب**، وزمن المضارع نحو **يقرأ الطالب الكتاب**، أو زمن الأمر نحو **اقرأ الكتاب**. وهي أفعال متصرفة.

وقد يسند إلى أفعال جامدة كأفعال المدح والذم (نعم وبئس) نحو : **نعم الولدُ محمد وبئس الرجلُ زيد**، ويأتي فاعله إما (معرفا **بأل** نحو **نعم الفتى المجتهدُ**، **فالفتى** فاعل معرف ومرفوع بالضم المقدر لبئس وأما **المجتهد** فهو مخصوص بالمدح، أو **مضافا إلى المعرف** بها نحو : **" بئس حاكمُ البلدِ زيد " فحاكم** فاعل مرفوع لبئس وهو مضاف لمعرف وهو **البلد** وأما **زيد** فهو مخصوص بالذم، أو **مضافا إلى المضاف إلى المعرف** بها، نحو : **" نعم مهمل قواعد النحو"** فجاء فاعل **نعم** الذي هو **مهمل** مضافا إلى **قواعد** وهو مضاف إلى معرفة وهي **النحو**، أو أن يأتي **ضميرا مستترا وجوبا** ، شريطة التزامه الإفراد والتذكير وعودته على تمييز يفسر ما في هذا الضمير نحو : **" نعم طلابا المجتهدون "**؛ أي أن فاعل **نعم** هو ضمير مستتر تقديره **هم**، أو أن يأتي كلمة **(ما)** أو **(من)**، نحو: **" نعم من تصادقه كريما "**، و**" نعم ما يشاركه المثقف "**، فمن وما فاعلين للفعل **نعم** ، ويأتي أيضا **اسم موصول**، نحو: **"بئس الذي لا يطيع والديه "** فالاسم الموصول **الذي** مبني في محل رفع الفاعل لبئس).[2]

ب. شبه الفعل:

الذي شابهه من حيث العمل فرفع فاعلا أيضا، أو (يقصد بها الأسماء المشابهة للأفعال من حيث الدلالة على الحدث دون الزمن وتسمى أيضا: **الأسماء المشبهة بالأفعال أو الأسماء المتصلة بالأفعال**. وهي تسع : المصدر، اسم الفاعل ، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم التفضيل، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة حيث أن أسماء الزمان المكان الآلة لا تعمل عمل الفعل في رفع الفاعل أو

[1] سيبويه: الكتاب، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ط1، ص12

[2] إميل بديع يعقوب: موسوعة علوم اللغة العربية، ج2 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ط1، ص338، بتصرف

نائبه)[1] ، بل يعمل بدلا عنها ظرف المكان والزمان وكذلك الجار والمجرور، أما اسم المفعول فيرفع نائب الفاعل لا الفاعل. ويضاف إلى هذه المشتقات اسم الفعل الذي يعمل في الفاعل كذلك ، ومن امثلة عمل هذه الأسماء عمل الفعلِ يذكر:

1. **اسم الفاعل:**

(يعمل اسم الفاعل عمل الفعل فإذا كان فعله لازما رفع فاعلا وإذا كان فعله متعديا رفع فاعلا ونصب مفعولا)[2]، نحو : **داخلٌ زيدٌ** و نحو : **قارئ زيدٌ الكتابَ.**

2. **صفة المشبهة باسم الفاعل:**

(تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي إلى مفعول واحد و لا يعد في عملها الزمان لأنها على معنى الثبوت، ولا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي وهو ما اتصل بضمير موصوفوها لفظا)[3]. نحو **حمزة طاهر قلبُه** ، فقلبٌ فاعلٌ رُفع باسم الفاعل طاهر وعملت فيه لأنه سببي؛ أي اتصل به ضمير هو العائد على الموصوف حمزة ،

3. **صيغة المبالغة:**

فما كان على وزن : **فعَّال فَعُول مِفعال فَعيل فَعِل** يعمل عمل اسم الفاعل ، **(** وأكثر وزن من هذه الأوزان يعمل عمل اسم الفاعل هو الوزن **(فعَّال)** نحو **الله خطاء عبدُهُ** ، ثم بقية الأوزان الأربعة)[4] ، نحو: **محمد طيب أو رحيم قلبه ،فعبد** فاعل لصيغة المبالغة **خطاء**. **وقلب** رفع بصيغة المبالغة **طيب ورحيم**.

4. **المصدر:**

[1] إميل بديع يعقوب: المرجع السابق، ج6 ، ص10بتصرف

[2] جرجي شاهين عطيه: سلم اللسان في الصرف و النحو و البيان، دار الريحاني، بيروت، ط4، ص 357بتصرف

[3] جرجي شاهين عطيه: المرجع نفسه ، ص359،360 بتصرف

[4] سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان2003م/1424ه، ص199

(ويعمل حين يكون مضافا إلى فاعله نحو: **فهمك أو فهم محمد الدرس أحسن من حفظه**؛ فالمصدر مضاف إلى فاعلٍ في المعنى ومضافٍ إليه في اللفظ و هو ضمير **الكاف** والاسم الظاهر **محمد**، ويعمل حين يكون منونا)[1] ، وسبب إعماله نكرة يقول **ابن هشام**: (أنه أقيس بالتنوين لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة)[2]،

5. **اسم التفضيل** :

(فيشبه اسم التفضيل الفعل من حيث العمل فيرفع ضميرا مستترا في محل الفاعل نحو:**عمر أذكى من محمد** حيث أن اسم التفضيل أذكى رفع فاعلا مستترا تقديره عائد على عمر).[3]

6. **الظرف و جارو المجرور**:

وقيل (المعتمِدان، وعملهما عمل استقر أي ليس أي ظرف أو أي جار ومجرور عاملا عمل الفعل وإنما المعتمد الذي سبق بنفي أو استفهام وينوبان عن الفعل المحذوف (استقر) في العمل نحو **ما عندك مال** أي **ما استقرعندك مال**)[4].

7. **اسم الفعل**:

يعمل عمل فعله فيرفع فاعلا حيث أنه (يدل على فعل معين، ويتضمن معنى وزمن، وعمل ذلك الفعل، من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل، فيكون إما دالا على الأمر نحو: **آمين** بمعنى **استجب** و **صه** بمعنى **اسكت** أو على المضارع نحو: **أف** بمعنى **أتضجر** وعلى اسم فعل ماض نحو: **شتان** بمعنى **افترق** و **بَعُدَ**، وفاعله اسم الفعل يأتي غالبا ضميرا مستترا)[5]

المسألة الثالثة: تقديم الفاعل على فعله:

يذهب النحاة إلى أن حكم الفاعل هو تأخره عن فعله، ولم يجيزوا تقديمه، (لأن رتبته أن يأتي بعد الفعل؛ كون الفعل لا يستغني عنه)[6]. فجُعل وجوب وجود الفاعل مع فعله سببا في عدم تقدمه عليه. أو

[1] إميل بديع يعقوب: موسوعة علوم اللغة العربية، المرجع السابق، ج8، ص 482 بتصرف

[2] ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفةكلام العرب ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ط1، ص200 بتصرف

[3] سعيد الأفغاني: الموجز في قوعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، 2003، ص 210

[4] ابن هشام : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المرجع السابق، ص210 ،بتصرف

[5] إميل بديع يعقوب: موسوعة علوم اللغة العربية، ج2،المرجع السابق، ص116،115، بتصرف

[6] أبو سعيد السيرافي : شرح كتاب سبويه، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ط1، ص260بتصرف

بتعبير آخر فإن « النظرية النحوية تقوم لتقنين الفاعل في الكلام على أنه اسم مرفوع يأتي بعد فعل، أو يكون ضميرا مستترا كامناً في فعل المتكلم أو المخاطب أو الغائب...، فإن تقدم الفاعل سقطت منه وظيفة الفاعلية»[1]، لهذا منع هذا النوع من التقديم لأنه ينقل الفاعل من حيث هو باب نحوي إلى باب آخر وينقل حكمه الذي هو تأخير إلى حكم ذلك الباب الذي هو التقديم .

فالفعل يأتي مقدما على فاعله ولو جاء الاسم مقدما على الفعل، كقولنا " **محمد قام**"، **فمحمد** مبتدأ والضمير المستتر العائد عليه هو ذلك الفاعل المرفوع بفعله **قام**؛ (ذلك أن الفاعل مضارع أو مشابه للمبتدأ مثلما أن الفعل يشابه الخبر؛ كون الفاعل يُخبَر عنه بفعله المتقدم، مثلما يُخَبر الخبر عن المبتدأ)[2]، فلما كان هذا التشابه بينهما وجب أن يخضع كل من إسناد الفعل للفاعل وإسناد الخبر للمبتدأ إلى أحكام النظام النحوي الذي يوجب تقديم المسند في الإسناد الأول و تأخيره في الثاني تجنبا للخلط بينهما . وفي هذا يقول **ابن عقيل (ت769هـ)**: (تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت **(زيد قائم)** وجاز تقديم الفاعل .لم يعلم إذا أريد الإبتداء **بزيد** والإخبار عنه بجملة **قام** وفاعله المستتر، أو أريد إسناد **قام** المذكور إلى **زيد** المذكور على أنه فاعل، فيصبح الفعل **قام** حينئذ خالٍ من الضمير؟ فبين الحالتين فرق ، لأن جملة الفعل و فاعله تدل على حدوث **القيام** حيث لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على **الثبوت** و على تأكيد إسناد **القيام لزيد)**[3]. أي أن الفاعل إذا قدم أصبح الفعل الذي بعده كأنه خبر له أي كأنه يخبر عن المبتدأ في حين أن الفاعل لفظ يبين القائم بالفعل.

فيجعل **ابن السراج (ت316هـ)** هذه المسألة من الأمور الثلاثة عشر التي لا يجوز التقديم فيها، فإذا قلت : (**قام زيد** لم يجز تقديم الفاعل فتقول: **زيدٌ قام** فتجعل (**زيداً**) مرفوعاً **بقام** و يكون الفعل (**قام**) فارغاً من معمول)[4]، ولا يصح أن يبقى العامل مفرغا من معموله فإذا كان كذلك لم يكن هناك عمل وبالتالي لم يسم عاملا، إضافة إلى ذلك أن خلو المعمول من عامله يجعله أمام عوامل أخرى تتقدمه كما يتقدم فعله، (لأن الفاعل هو عمدة يتفرغ له عامله حين يعمل الرفع على جهة وقوعه منه)[5]. فيكون إشغال الفعل عن

---

[1] عبد الملك مرتاض : نظرية اللغة العربية، دار البصائر،الجزائر،2012، ص110

[2] أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سبويه ، ج1، ص261بتصرف

[3] ابن عقيل : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك،ج2 ، دار التراث، القاهرة، 1980، ط20 ،ص78، بتصرف

[4] ابن السراج : الأصول في النحو،ج2 ، مؤسسة الرسالة،بيروت،1996، ط2 ،ص228بتصرف

[5] أبو الحيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3 ، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بالقاهرة،1998، ط1، ص1320بتصرف

الفاعل المقدم بالضمير المستتر سببا في منع هذا التقديم. فلو أدخلت **(كان)** مثلاً و قيل **"كان زيدٌ قائما"** أصبح الفاعل **زيد** معمولا للعامل فيه الرفع **كان** ولم يعد بذلك فاعلا **لقام** ذلك أن ضمير مستترا أصبح فاعلا للفعل الأخير .وهو ما أشار له ابن يعيش بقوله: (حيث أنه لو قدم الفاعل لم يعد فاعلا وإنما مبتدأ و خبر معرض للعوامل اللفظية ومن هذا يفهم سبب وجوب هذا التأخر فما دام أن الفعل عامل في الفاعل، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول)[1]. فامتنع تقديمه لما يخلقه هذا التقديم من وجوه إعرابية متعددة .منها أن يكون مبتدأ كما أشرنا أو أن يكون هذا الإسم المتقدم فاعلا لفعل محذوف يفسره ذلك الفعل الذي بعده مثل :**" إن سائل سألك أجبه" فسائل** فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده **(سأل)** وتقدير القول**"إنْ سألك سائلٌ أجبه".**

ومن الأسباب التي يمنع بها تقديم الفاعل أيضا أنهم أنزلوا الفاعل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل، فكان حقهما الإتصال، ويذكر **ابن جني**(ت392هـ) خمسة أدلة على شدة الاتصال الفاعل بالفعل هي:

(أولا: جعل الفعل والفاعل كلمة واحدة في قولهم **حبذا** .المكونة من الفعل حبَّ والفاعل ذَا)[2] أي أنهم أجروا اتصال الفاعل مع فعله مجرى اتصال حب مع ذا فصارت كالكلمة الواحدة .

(ثانيا: إلحاق علامة تأنيث الخاصة بالفاعل "تاء التأنيث" بالفعل ، ذلك أنهم رأوا أن الفعل والفاعل كالجزء الواحد فجاز عندهم أن يريدوا بالتأنيث شيء أي الفاعل ويجعلوه في غيره أي الفعل.)[3] فتأنيث الفعل لإسناده إلى فاعل مؤنث دليل على أنهما مثل اللفظة الواحدة.

(ثالثا: قولهم **كنتي** في قول الشاعر:

إذا ما كنت ملتمسا لغَوْثٍ فلا تصرخ بكُنْتيّ كبيرِ

وإثباتهم **التاء** التي هي ضمير الفاعل في الفعل، دليل على أنهم قد أجروا ضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال (**زيد**) من زايه و يائه)[4] أي أنهم جعلوا تاء الفاعل كالحرف الأصلي في كلمة **(كنتي)** المكونة من الفعل كان والتاء العائدة على الفاعل .

---

[1] ابن يعيش : شرح المفصل،ج1 ،ادارة الطباعة المنيرية، مصر، ط1 ،ص74، بالتصرف

[2] ابن جني: سر صناعة الإعراب، دار القلم، دمشق،1993 ،ط2، ص222بتصرف

[3] ابن جني: المرجع نفسه، ص223بتصرف

[4] ابن جني: المرجع نفسه، ص225،224 بتصرف

(**رابعا**:يرى أنه أريد في قول الله تعالى : ﴿ **أَلْقِيا فِي جَهَنَّم** ﴾**الآية24 سورة ق** ": **ألقِ ألقِ**"، كونه أمر لإثنين فثنى الفعل بضمير الفاعل، نيابة عن تكرير الفعل، وهو شاهد على بشدة اشتراكهما...فحضورهما أحدهما إذا حضر فقد حضرا جميعا)[1] أي أن اتصال الفاعل بعلامة التثنية قام مقام الفعل الثاني في الآية و ذلك كون الفعل و الفاعل كالجزء الواحد .

(**خامسا**: **زيدٌ ظننت قائم**، فألغى عمل الفعل ظن بتوسطه، فجاز عندهم إلغاء فاعله معه ، وذلك دليل على أنه كالجزء الواحد، لما جاز إلغاء الفاعل "**ظننت**")[2].

ويضيف **ابن الأنباري**(ت577هـ) دليلين آخرين :

(**الأول** إسكان لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو **قوله تعالى:** ﴿ **وَ إذْ وَعَدْنا موسى أرْبَعينَ ليلَةً** ﴾- **البقرة الآية 51**- فسكنت لام الفعل مع ضمير الفاعل في **وَعَدْنَا** حتى لا تتوالى إلى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة إلّا أن يحذف من الكلمة شيء لتخفيف، فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل، وإلّا لما سكنوا لامه. في حين أن ضمير المفعول لا يسكن له لام الفعل عند اتصاله به، لأنه في نية الإنفصال كما **قال تعالى:** ﴿ **وَّإذ يَقولُ المنافقون وَ الذينَ في قُلوبِهم مَرَض مَا وعَدَنا اللَّهُ ورَسولُهُ إلا غُرورا** ﴾–**الأحزاب الآية 12**- فلم يسكن لام الفعل مع ضمير المفعول في **وَعَدَنَا** إذا كان في نية الإنفصال)[3] . فالمشار إليه هنا هو أن ضمير الفاعل جعل كجزء متصل بالفعل فتصرفوا فيه كما يتصرفون في حروف الكلمة الأصلية وسكنوه تجنبا لثقل النطق خلافا لضمير المفعول الذي تركت حركته الأصلية لأنه منفصل عن الفعل.

(**والثاني** إثبات النون في الافعال الخمسة كعلامة للرفع، وحذفها كعلامة للجزم والنصب، وذلك لجعلهم ضمائر : **الألف**، **الواو**،**الياء** المتصلة مع الفعل بمنزلة حرف من الكلمة ، وإلا لما جعلوا الإعراب بعد ضمائر الفاعل).[4] معنى هذا أن هذه الضمائر عُدَت جزء أساسي مع الفعل في الكلمة فصارت أصلا فيها وليست مجرد جزء إضافي وبناء عليها جُعِل الإعراب بعد هذه الضمائر على النحو الذي ذكره.

---

[1] ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص225

[2] ابن جني: المرجع السابق، ص225 ،226بتصرف

[3] ابن الأنباري: أسرار العربية، ج2 ، مطبعة الترقي، دمشق،1957 ، ص80 ،81 بتصرف

[4] ابن الأنباري: أسرار العربية، المرجع نفسه، ج2 ، ص80 ،81 بتصرف

هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى أنه (فلو صحَّ تقديم الفاعل على الفعل لصحَّ القول : **المحمدان حضر، والمحمدون حضر**، مثلما هو في الأصل قول **حضر المحمدان، وحضر المحمدون)**[1]. فلما لم يستقم الكلام في هذا التركيب الذي فاعله المثنى والجمع امتنع كذلك هذا التقديم في الفاعل المفرد ؛ أي أن فساد القول بهذا الاستعمال دليل على أن الإسم المتقدم مبتدأ لا فاعل لأننا نثني ونجمع الفعل مطابقة لهذا الاسم وجوباً، بينما يكون ذلك (عدم مطابقته تثنية ولا جمعا) جائزاً في فعل الفاعل.

المسألة الرابعة: تثنية وجمع الفعل:

الأصل في العربية أن يكون الفعل مفردا إن كان مع فاعل ظاهر مثنى أو جمع، أي مجردا من علامة التثنية (الألف) وعلامة الجمع (واو الجماعة\ نون النسوة)، فلم يجز قولنا : **انتصروا المسلمون**، في حين إذا ما أردنا قول : **المسلمون انتصروا** كان هو الأصح. فتظهر علامة التثنية والجمع بينما تستتر في المفرد وسبب ذلك **(** أن الفعل لا يخلو من فاعل واحد، و قد يخلو من اثنين وجماعة فإذا قدم الاسم المفرد على الفعل لا يحتاج إلى إظهار ضمير لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد بينما وجب إظهار ضمير التثنية والجمع لأنه قد يخلو من ذلك، فلو لم يظهر ضميرها لوقع الإلتباس لأنه لم يُعلَم أن الفعل للاثنين أو الجماعة**)**[2]. ومعنى هذا أننا أضفنا علامة التثنية والجمع لتضمن الفعل ضميراً عائداً على ذلك الاسم المقدم وامتنعنا عن اضافتها مع الاسم الظاهر الذي يأتي بعد الفعل لعدم وجود أي ضمير، ذلك لأن حال الفاعل (مثنى \ جمع) بيِّنٌ فلا حاجة له بالعلامة.

فمنع الوجه الأول (قول **انتصروا المسلمون**) ذلك أن العلامة **(الواو)** تصبح فاعلا للفعل **(انتصر)** وكذلك الاسم الظاهر **(المسلمون)**، فلا يصح أن يكون للفعل الواحد فاعلان، وأيضا (لدلالة الفعل على معنى وزمان فصار في المعنى كأنه اثنان؛ أي فعلين، ولاستحالة دخول التثنية الخاصة بالفاعل على المتثنية الخاصة بالفعل لم يثن هذا الآخير)[3]. والأمر الآخر أن معنى المثنى والجمع مضمن في الفاعل وبالتالي يثنى ويجمع هو لا الفعل.

[1] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج2 ، دار الفكر، عمان، 2000، ط1، ص45بتصرف

[2] ابن الأنباري: أسرار العربية،ج2، ص84

[3] ابن الوراق: علل نحو، ص383 بتصرف

وعلى الرغم من أن جمهور العرب لا يطابق الفعل مع فاعله في هذه الحالة إلا أن هذه اللغة صحيحة عند العرب. فيقول أبو حيان الأندلسي في باب العلامات التي تلحق الفعل: (ومن العرب من يلحق ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث بالفعل مع الفاعل المثنى والجمع ، والمختار أنها علامات تدل على التثنية والجمع وليس ضمائر الفاعل، وينقل اللغويون عن هذه اللغة أن أصحابها هم قبيلة **طيئ** فيلتزمون العلامة أبداً، ولا يفارقونها، وبعض الآخر يذكر أنها من لغة **أزد شنوءة**، وأبهم سيبويه بقوله: واعلم أن من العرب من يقول **ضربوني قومك، وضرباني أخواك**) [1]، وقيل أيضا « **بنو الحارث بن كعب** كما نقل الصفار في شرح الكتاب »[2]، فلم يشر سيبويه إلى أصحاب هذه اللغة وتعددت القبائل المنسوبة لها هذه اللغة واكتفى بقوله:« فيمن قال أكلوني البراغيث» [3] وهي التسمية الأكثر شيوعا بين اللغويين، وسميت بأكلوني البراغيث لأن رجلا في حادثة بدل أن يقول أكلني البراغيث قال أكلوني البراغيث، ويسمونها أيضا لغة **[يتعاقبون فيكم الملائكة]** على حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه:**[يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة في النهار]** ولو (أن الاستشهاد بهذا الحديث على لغة أكلوني البراغيث فيه أخذ ورد من حيث أن **البخاري** روى **"الملائكة يتعاقبون"**، وروى **البزَّار** : **"إن لله ملائكة يتعاقبون"**)[4]، فلا شاهد في هذا الحديث على هذه اللغة لأنه سبق بلفظة (ملائكة) فيصبح الفاعل هو الواو، وتسمية هذه اللغة على هذا الحديث هي (تسمية ابن مالك)[5] لهذا يشير لها في ألفيته:

« **وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند** »[6]

فبقوله **(قد يقال)** إشارة لوجود هذه التركيب في العربية وإن كان قليل، ويبقى الاختلاف فقط في كيفية إعرابه. حيث قد تكون العلامة **(التثنية أو الجمع)** فاعلا والاسم الظاهر بدلا من تلك العلامة، أو يكون هذا الاسم هو الفاعل والعلامة تبقى مجرد علامة دالة على التثنية أو الجمع. وإما أن يكون ذلك اسم مبتدأ مؤخر والفعل والعلامة فاعل في محل خبر مقدم أو غيرها من هذه الأوجه الإعرابية.

---

[1] أبو الحيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، المرجع السابق،ص739،بتصرف

[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج2 ، المرجع السابق، ص 80

[3] سيبويه: الكتاب، ج1،المرجع السابق، ص20

[4] سبط ابن العجمي: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح، ج1، دار الكتب العلمية، ص378بتصرف

[5] ابن عقيل: شرح الألفية، ج2،المرجع السابق،ص85

[6] ابن مالك: ألفية ابن مالك، دار المنهاج، الرياض، ص99

ولهذه اللغة شواهد شعرية كثيرة. منها في إلحاق علامة التثنية **(الألف)** بالفعل، (قول **عبد الله بن قيس الرقيات**:

تولَّى قتالَ المارقين بنفسِه وقد أسْلَماه مُبعدٌ وحَمِيم

الفاعل مبعد وحميم وهو مثنى، الذي سبق بالفعل **(أسلم)** الملحق بعلامة التثنية، وهو ألف الاثنين **أسلماه)** [1].

ومنه في إلحاق علامة الجمع (الواو) (قول **أحيحة بن جلاح الأوسي**:

يلومنني في اشتراءِ النخي ل أهلي فكُلُّهم يَعْذُلُ

الشاهد في قوله **(يلومنني أهلي)** حيث ألحقت واو الجماعة بالفعل) [2].

أو قول الشاعر:

(نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

الشاهد في **(نصروك قومي)**، حيث ألحق بالفعل واو الجماعة)[3]

وفي إلحاق علامة الجمع أيضا (نون النسوة) (قول **أبي فراس الحمداني** :

نتَج الربيعُ محاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّالسَّحائب

موضع الشاهد **(ألقحنها)** حيث جمع الفعل بنون النسوة والقياس: **ألقحها غرالسحائب)[4].**

وكذلك جاء في (بيت **لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي**:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخدُود النَّوَاضِرِ

[1] ابراهيم ابراهيم بركات: النحو العربي، ج2 ،المرجع السابق، ص ،180، بتصرف

[2] محمد حسن الشراب: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب العربية، ج 2، المرجع السابق،ص 229 بتصرف

[3] ابراهيم ابراهيم بركات: النحو العربي، ج2، المرجع السابق، ص 183بتصرف

[4] بدر الدين العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، دار السلام، القاهرة، 2010، ط1، المجلد 2، ص 924بتصرف

موضع الاستشهاد **(رأين الغواني)**، فألحق الفعل بنون النسوة في قوله **(رأين)** بإسناده للفاعل المذكور بعده **الغواني)**[1].

وهناك شواهد أخرى على هذه المطابقة ينقلها النحاة في باب الفاعل تتعلق بالأفعال الناسخة ومنها ما يتعلق بنائب الفاعل، تثبت أن هذه الاخيرة شأنها شأن الفعل والفاعل من حيث هذه المسألة، « مثل قول **عمرو بن الملقط**:

أُلْفِيَتَا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا و اقيه »[2]

حيث أضيفت ألف الاثنين إلى الفعل **(أُلْفيَت)** توحيدا مع نائب الفاعل **(عيناك)**.

فهذه (المطابقة العددية جازت كالمطابقة النوعية)[3]، فأجروا إضافة علامة التثنية والجمع في الفعل المقدم مجرى علامة التأنيث المضافة إليه. ولو أن هناك فرقا بينهما أوجزه **ابن عقيل** في ثلاث أوجه هي:

1: (أن إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل لغة خاصة بجماعة من العرب وأما إلحاقه علامة التأنيث فهي لغة العرب كافة.

2: أن جمع الفعل وتثنيته جائز في كل الحالات بينما تأنيث الفعل فيكون واجبا وجائزا بشروط.

3: أن المثنى والجمع لا يحتمل فيهما حمل معنى الفرد بينما يحتمل المؤنث أن يكون في معنى المذكر لاشتراكهما في بعض الاسماء)[4]

فيستنتج من هذا أن استعمال هذه المطابقة صحيح قياسا على لغة أكلوني البراغيث، وذلك لورود شواهد قرآنية وشعرية وحتى من الحديث النبوي الشريف عليها.

المسألة الخامسة: حذف فعل الفاعل:

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ج2،المرجع السابق، ص84بتصرف

[2] ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2 ، المكتبة العصرية، بيروت ، ص 98

[3] ابراهيم ابراهيم بركات: النحو العربي، ج2، المرجع السابق،ص 172، بتصرف

[4] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك ، ج2،المرجع السابق، ص 80، 81بتصرف

الحذف في الكلم هو خاصية من خصائص العربية تعني إقصاء اللفظ كليا. ولكن قد تأتي بمعنى الإضمار الذي يكتفي بإخفاء اللفظ وإبقاء الأثر وهي جائزة لتأديتها أغراضاً بلاغيةً في اللغة العربية كالإيجازِ،فقد نجد حذف الاسم أو الحرف أو حذف الفعل، والأخير قد يحذف في عبارات مع إبقاء فاعله أو يحذف مع الفاعل معا و إبقاء المفعول مثل: حذف فعل القول حيث تبقى جملة مقول القول ويقدر الفعل فيها على نحو: قال أو يقولون، والفاعل فيها يقدر بضمير هو وهم وإلى غير ذلك.

وأما في حذف فعل الفاعل فقد يظهر في جملٍ أنه محذوف منها ولكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف وإنما هو فعل مضمر لفظا، لأن من شروط تمام الجملة الفعلية أن الفعل لا بد من وجوده مع فاعله، فيمنع حذفه من الكلام، ويرفع فاعله بإضماره، و يبين **ابن السراج** أن هذا الإضمار له ثلاث أوجه هي: « ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره. »[1]

فالوجه الأول فيه وجوب إظهار الفعل ويكون هذا واجبا إذا لم يوجد في الجملة دليل أو قرينة تدل عليه، أما الوجهين الاخيرين فهما حالات جواز ووجوب حذف الفعل.

أ.حالة الجواز:

(يكون في جواب الإستفهام)[2]، يجوز تقدير الفعل من خلال السؤال حالة حذفه من الجواب، إذ يكون السؤال هو القرينة المجيزة للحذف مثل قولنا **زيدٌ** كجواب لسؤال **من جاء**؟ وتقدير الكلام **جاء زيدٌ**، **فزيد** فاعل مرفوع لفعل محذوف تقديره **جاء** فكان إظهاره أو إضماره سيان. وهنا الحذف في جواب الاستفهام صريح لأن أداة الإستفهام واضحة.

ويشير حسن عباس إلى نوع آخر من الحذف في الاستفهام بقوله : (وقد يحذف في جواب استفهام ضمني مفهوم يفهم من السياق دون ظهور أداة الاستفهام في الجملة نحو : **ظهر المصلح فاشتد الفرح به...؛العلماء أي فرح العلماء** فبذكر الفاعل في الجواب على سؤال غير ظاهر بعد الإخبار" ظهر...الفرح به"، قدر هذا السؤال ب: **من فرح به؟** فكان الجواب **العلماء**، فالإستفهام غير صريح ولكنه مفهوم من ضمن الكلام)[3].

[1] ابن السراج: أصول النحو، ج2، المرجع السابق،ص247

[2] عصام نور الدين: الفعل في نحو ابن هشام، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان،2007م،ط1،ص420بتصرف

[3] عباس حسن: النحو الوافي، ج2، المرجع السابق،ص75بتصرف

ب. حالة الوجوب:

(يحذف الفعل وجوبا إذا ما جاء مفَسرا)[1]، ويكون تفسير إظماره بدليل الذي بعد فاعله؛ وذلك الدليل هو الفعل المذكور، وفي هذه الحالة، إذا ما سبق الاسم **(بإذا أو إن)** فيكون هذا اسم حينئذ فاعلا لفعل محذوف لأنه لا يرد بعد هذه الأدوات إلى جملة فعلية، و عليه فإن حالة الوجوب هذه تفسير للاسم الذي قد يرد بعدها، مثل ما ورد عن العرب : (**"لو ذات السوار لطمتني "** والتقدير **"لو لطمتني ذات السوار"** فيقدر هذا الفعل بعد أداة الشرط وقبل الاسم المباشر لها)[2] .

فإذا ورد اسم بعد "إن" الشرطية مثل : **إن شخص أحسنَ معاملتك أحسنْ له**، فالفعل أحسنَ يفسر فعلا محذوفا. وقد ورد مثل هذا عن العرب كقول الشاعر:

(لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِي

وموضع الاستشهاد قوله **"إن منفس"** فجاء بعد أداة الشرط التي هي **إن** اسم مرفوع في حين أن يلي هذه الأداة فعلا في الأصل والتقدير: **"إن هلك منفس"**)[3]، فلما كان هذا الأصل قدر رفع هذا الفاعل بفعل محذوف يفسره الواقع بعده.

وإذا ورد اسم بعد "إذا" الشرطية مثل :**إذا خيرٌ أصاب الإنسان فمن ربه**، ومثل: **إذا الطالبُ نجح شكر ربه**، فكذلك الفعلين أصاب ونجح تفسير لفعلين محذوفين رفعا الاسمين **خير و الطالب**. ومنه (قول امرئ القيس:

إذا المرءُ لم يخزُن عليْه لسانهُ فَلَيْسَ على شيءٍ سِواهُ بخزَّان

وقال السموأل :

إذا المرءُ لم يدْنس من اللؤْم عرضُهُ فكلُّ رِداءٍ يَرتَديهِ جَميلُ

فجاء في البيتين **المرء** فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسر بالفعل المذكور بعد الفاعل **يخزن ويدنس)**[4] .

---

[1] عصام نور الدين: الفعل في نحو ابن هشام، المرجع السابق،ص423

[2] محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، المجلد الثامن، دار الرشيد، بيروت، 1995، ط3، 123، بتصرف

[3] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ج2 ، المرجع السابق،ص133 بتصرف

[4] مصطفى الغلاييني: جامع دروس العربية، ج2، المكتبة العصرية، بيروت، 1994، ط30، ص238،ص239بتصرف

والسبب في ذلك أن (الفعل عندما يقدر وجب حذفه مادام أنه مفسر بما ورد بعد ذلك الاسم المرفوع، فلا يجوز إظهاره لأنه عوض به عنه، فلايجوز الجمع بين المعوَض والمعوِض عنه)[1].

المسألة السادسة: تأنيث الفعل:

حكم الفعل أن يؤنث مع فاعله المؤنث المسند إليه، وذلك إما بتاء متحركة مع الفعل المضارع في أوله نحو **تَذهب** و **تَأتي** أو بإلحاق تاء ساكنة مع الفعل الماضي في آخره نحو **ذهبتْ وأتتْ**، وهذه (التاء إذا ألحقت بالأفعال ثابتة لا تنقلب إلى الوقف نحو **جاءت سعاد وسعاد جاءت**)[2]؛ أي بخلاف التاء التي تلحق الأسماء، وأما عن إلحاق التاء بالفعل الماضي حالات خاصة له بخلاف إلحاقها بالفعل المضارع، فيقول **ابن مالك(672هـ)** في ألفيته:

« وتاء التأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى، ك(أبت هند الأذى) »[3]

والملاحظ في المصنفات النحوية إدراج هذه المسألة ضمن الباب الفاعل وليس الفعل على الرغم من أنها تبحث في تأنيث الأخير لأن الفاعل هو المعيار الذي يُحتكَم إليه في هذه المسألة. فتثبت علامة التأنيث حسب الفاعل المسند إليه لأنه هو الذي يؤنث وليس الفعل. (وذلك أن الأصل إذا أريد جعل كلمة مؤنثة ألحقت هي بعلامة التأنيث، فأما إلحاق العلامة بكلمة في حين أن المراد من هذا التأنيث كلمة غيرها إنما هو دليل على أن الفعل والفاعل كجزء واحد)[4]. فكان الفاعل هو الذي يحدد حالات الوجوب والجواز إضافة علامة التأنيث أو عدم إضافتها للفعل متأثرا بالفاعل بالنظر إلى نوع تأنيثه (مؤنث حقيقي أو مؤنث مجازي، لفظي، معنوي...) وبمراعاة أمور أخرى لها علاقة بالفاعل كالفصل والوصل أو الظهور والإضمار وحتى التقديم والتأخير... وكذلك قيل (أن العرب كانت محتاطة في دلالتها على تأنيث الفاعل وذلك بإلحاق فعله بتاء التأنيث؛ لأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به، لأنه يوجد في العربية جواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ الواحد **كصبور وراوية وقتيل** لأنها ألفاظ قد تدل على أن القتيل مثلا هو امراة كما يمكن أن تدل على أنه

[1] طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، 1997، مصر، ص257بتصرف

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، المرجع السابق،ص89بتصرف

[3] ابن مالك: ألفية ابن مالك،المرجع السابق، ص99

[4] ابن يعيش: شرح المفصل،ج5،المرجع السابق،ص 89بتصرف

رجل، فالمذكر قد يسمى بالمؤنث والمؤنث قد يسمى بالمذكر)[1]، فكان هذا الاحتراز دافعا لوضع شروط تحدد جواز ووجوب هذه المطابقة النوعية.

أ. **حالة الوجوب** فيكون ذلك بإسناد الفعل الماضي إلى :

1: فاعلٍ ظاهر حقيقي التأنيث متصلا بالفعل، (فإذا كان الفاعل مؤنثاً حيواناً(أي حقيقيا)، وتقدمه الفعل قبح تذكير ذلك الفعل، إلا في الشعر، فلم يحسن القول: "**خرج فاطمة** " أو " **دخل خديجة** ")[2] والأصح أن يكون: **خرجت فاطمة و دخلت خديجة**؛ أي بإلحاق علامة التأنيث وجوبا.

2: ضميرٍ مستتر يعود على مؤنث حقيقيٍ كان أم مجازيٍ يكون قبل الفعل، فإذا كان كذلك وجب تأنيث العامل. ويعلل **ابن يعيش(643هـ)** سبب هذا الوجوب بقوله : « ذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه لئلا يتوهم أن الفعل المسند إلى شيء من سببه فينتظر ذلك الفاعل فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع التوهم كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع نحو **الزيدان قاما والزيدون قاموا**، للإيذان بأن الفعل للاسم المتقدم لا لغيره فينتظر »[3] فيبين أن التأنيث مع الضمير المؤنث هنا بمثابة الجمع والتثنية مع الضمير المستتر العائد على الجمع لإزالة التوهم وإيضاح الإسناد الفعل لفاعل المؤنث وليس لشيء آخر. وقيل لا يجوز حذفها إلا في الشعر، (كتأولهم في قول **عامر بن جوين الطائي**:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

فموضع الشاهد هو الفعل (**أبقل**)، فجرد الفعل **أبقل** رغم تضمنه لضمير مؤنث عائد على اسم مجازي التأنيث ولم يؤنثه مثلما أنث الفعل ودقت، وذلك لأن معناه في الأصل هو معنى مذكر أريد به مكان لا أرض وفي تأويل وتخريج النحاة لهذا الشاهد جاء تذكير ما وجب تأنيثه على أنه ضرورة شعرية)[4]

3: (إذا جاء الفاعل ضميرا عائدا على جمع تكسير لمذكر غير عاقل نحو قولنا: **الأقلام سقطت**، فأنث الفعل (**سقط**) وجوبا لأن فاعله جاء ضميرا مستترا عائدا على اسم بصيغة جمع تكسير هو (**الأقلام**) .

[1] ابن مالك: شرح التسهيل، هجر، مصر، 1990، ط1، ج2، ص110بتصرف

[2] أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، المرجع السابق،ص253بتصرف

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، المرجع السابق،ص94

[4] بدر الدين العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، دار السلام، القاهرة، 2010، ط1، المجلد1، ص 929، 930 بتصرف

4: إذا كان الفاعل ضميرا عائدا على جمع مؤنث سالم نحو: **المسلمات قامت والهندات جاءت.** حيث أضيفت تاء التاء المؤنث إلى الفعلين **قام وجاء** لكون معمولهما ورد ضميرا مستترا عائدا على جمع إناث سالم **المسلمات والهندات.)**[1]

ب. **حالات جواز** تعني أن كلا الوجهين (تذكيره وتأنيثه) صواب وجاز تذكير المؤنث عند العرب قيل لأن المذكر هو الأصل والمؤنث فرع عنه فيقول المبرد في باب تسمية المؤنث : (أن كل الأشياء مذكرة في الأصل، وبعد ذلك تختص لأحد الصيغتين، لأن كل مؤنث هو شيء، والشيء هو مذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكنا)[2]. ثم إن هذه ظاهرة (إجازة تذكير الفعل أو تأنيثه) تتعلق بما يسمى ب(الحمل على المعنى)، (فيقول **ابن جني** : "أنه جاء في القرآن وفصيح الكلام من شعر ونثر تأنيث المذكر وتذكير المؤنث... وذلك حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك على اللفظ أو فرعا، كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو عند سماعه رجلا يقول : **فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها**، فاستنكر إلحاقه علامة التأنيث بالفعل مع أنه مسند لفاعل مذكرو أصح قول **جاءه كتابي**، وسأله عن السبب فأجابه أن الكتاب فيه دلالة تساوي دلالة الصحيفة، والصحيفة مؤنثة لهذا حُمِل الفعل على معناها فأُنثَ جوازاً).[3] وحالات جواز ذلك تكون :

1: عندما يسند الفعل إلى فاعل مؤنث مجازي كقولنا **طلعت الشمس وطلع الشمس**، فيجوز تركها... (فرأى النحاة أن التأنيث في مثل هذا الإستعمال غير حقيقي لأنه مؤنث مجازي لذلك قد ضَعُفَ هذا الاستعمال، فذكر استنادا على الأصل، وقد نعت **سيبويه (180هـ)** هذا الإستعمال ب(الكثرة)، ونعته **المبرد (285هـ)** ب(الجودة)، لأنه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته)[4].

2: عند إسناده لأنواع من الجموع:

[1] مصطفى الغلاييني: جامع دروس العربية،ج2، المكتبة العصرية، بيروت، 1994، ط30، ص 241

[2] المبرد: المقتضب، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة،1994، ط1، ج3، ص350 بتصرف

[3] محمد حماسة عبد اللطيف: النحو و الدلالة، دار الشروق، القاهرة، 2000، ط1، ص152، 153بتصرف

[4] طلال يحيى إبراهيم الطوبجي: الفاعل في ضوء الإستعمال القرآني، مجلة التربية والعلم، المجلد 16، العدد 4، 2009، ص 229بتصرف

جمع التكسير (جمع التكسير لمذكر أو مؤنث)[1] فإلحاق علامة التأنيث أو تركها جائز فنقول جاء الفواطم و جاءت الفواطم و فاز الطلاب و فازت الطلاب .

جمع المؤنث السالم (وحاله حال مفرده فيؤنث فعله مثل: **جاءت المعلمات**، وتذكيره جائز نحو **جاء المعلمات)**[2].

و قيل "من مجازي التأنيث ما كان فاعله اسم جنس، أو اسم جمع، أو جمعاً، لأنهن في معنى الجماعة و الجماعة مؤنث مجازي"[3].

اسم الجنس الجمعي، فتأنيث الفعل المسند إلى جمعه(اسم الجنس) جائز نحو: **اتفق العرب و اتفقت العرب.**

اسم الجمع يجوز تأنيث فعله أو عدم تأنيثه نحو: **جاء القوم وجاءت القوم، انتصر الجيش وانتصرت الجيش.**

أو حتى **جمع الجمع** كجمع **رجال رجالات** فتأنيث فعلها جائز نحو قولنا **جاءت الرجالات و تذكيره أيضا جائز جاء الرجالات.**

3: عند فصل بين الفعل والفاعل (كان مؤنثا تأنيثا حقيقيا أو مجازيا)، (فإذا فصل بينهما بشيء، جاز تأنيث الفعل وتجريده، فتقول: **قامت اليوم خديجة وقام اليوم خديجة**، وإن شئت ... وكلما طال الفصل كان الحذف أحسن)[4]. وفي حالة الفصل أمران:

أ: لو فصل بينهما **بإلا** لم يجز تأنيث الفعل نحو: **ما جاء إلا فاطمة**، وتعليل ذلك أن التقدير فيه لمذكر محذوف (أي أن الفاعل الحقيقي مستثنى منه محذوف تقديره "**أحد**" أي **ما جاء أحد إلّا فاطمة** فبحذف

[1] مصطفى الغلاييني: جامع دروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، 1994، ط30،ج2، ص 241

[2] مصطفى الغلاييني: جامع دروس العربية ،ج2، المرجع السابق، ص 241

[3] عصام نور الدين: الفعل في نحو ابن هشام، المرجع السابق، ص411

[4] ابن عصفور: المقرب، ج1، 1972، ط1، ص 302 بتصرف

"**أحد**" تفرغ الفعل **جاء** لما بعد **إلا** ورفعه دون أن يؤنث هذا الفعل لأنه أسند إلا مذكر، وقيل أنه قد يؤنث في هذه الحالة لكنه نادر في الشعر فقط)[1]. كقول الشاعر:

(**مَـا بَرِئَتْ منْ ريبةٍ وذَمّ في حربنا إلاَّ بناتُ العمِّ**

وموضع الاستشهاد **برئتْ** الذي ورد مؤنثا رغم مجيئه مفصولا عن فاعله **بإلا**.وهو تأنيث لضرورة شعرية)[2]

فتخصيص النحاة حالة الفصل **بأداة الإستثناء إلا** دون غيرها من الأدوات يفهم منه أن تذكير الفعل المسند إلى المؤنث بدل تأنيثه واجب.

ويضاف إليه امتناع تأنيث الفعل المسند إلى المؤنث اللفظي والمسند إلى جمع المذكر السالم، الأول **كجاء حمزة و انتصر معاوية** -لكن هذا المنع في مفرده أما جمعه فجائز لأنه يجمع جمعا مؤنثا سالما نحو **جاء و جاءت الحمزات و المعاويات**- ذلك أنه مذكر في المعنى، والأخير(ج.م.س) كقولنا: **صلى المؤمنون وخشع الساجدون**. يجرد من علامة التأنيث وجوبا فلا يصح القول **صلت** أو **خشعت**

ب: أما الأمر الثاني، فهو الفصل بينهما **بغير إلا** سواء كان فصلا بمفعول مثل قولنا: **حضر الدرسَ هند أو حضرت الدرسَ هند**، أو جار ومجرور نحو: **عادت من المعهدِ هند وعاد.** أو غيره من ظرف زمان أو مكان، كقول جرير:

« **لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب أُستها صلب وشام** »[3]

فلم يؤنث الفعل **ولد** بالتاء جوازا، للفصل الذي وقع بينه وبين الفاعل **أم** بالمفعول به **الأخيطل.**

3: عند إسناد فاعل مونث إلى **الفعل (نعم أو بئس)**، فهو جائز ولو أن الشائع في الاستعمال عدم تأنيثه. ومن تعليل ذلك قول ابن جني: (فمن أنث الفعل بقوله **نعمت** المرأة و**بئست المرأة** قال هذا فعل كسائر الأفعال، ومن لم يؤنث نحو نعم المرأة وبئس المرأة، أراد معنى الجنس فغلب التذكير)[4]، أنه قُصِد منه الجنس أي جنس المرأة ذلك أنه هو المعنى العام وبعده يأتي الخاص الذي هو المدح والذم فالجنس مذكر ذُكِر الفعل تِبعا له وهذا ما أشار له النحاة ، أو (كتعليل المبرد ذلك بالرجوع إلى معنى ماهو مذكر في حال التذكير، وإلى معنى ما

[1] مصطفى الغلاييني: جامع دروس العربية،ج2، المرجع السابق، ص 24بتصرف

[2] محمد حسن الشراب: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، ج3، المرجع السابق، ص 31

[3] بدر الدين العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المرجع السابق،ص933

[4] ابن جني: اللمع في العربية، دار المجدلاوي، عمان، 1988، المرجع السابق،ص99بتصرف

هو مؤنث في حال التأنيث فيقول على هذا: **هذه الدارنعمت البلد**، لأنك إنما عنيت **بالبلد دارا**، وكذلك : **هذا البلد نعم الدار**، لأنك إنما قصدت إلى **البلد**.)[1]، فمعنى ذلك أنه جاز حذفها منهما على أساس أن الفاعل اسم جنس يتضمن التذكير في المعنى وجاز إثباتها لتضمن الفاعل التأنيث في اللفظ.

المسألة السابعة رتبة المفعول به مع الفاعل:

أ. تقديم المفعول به على الفاعل:

الترتيب الأصلي في الجملة الفعلية يجعل الفعل في الصدارة ويليه فاعله بحيث لا يتأخر ولا يتقدم عنه كونهما العمدة في الجملة وبعدهما يأتي المفعول به بصفته فضلة، فيقال: **نصحَ النبيُ قوماً**، لكن قد يجاء بخلاف الأصل ويكون صحيحا إذا قلنا : **نصح قوماَ النبيُ**، فيتقدم المفعول ويفصل بين الفاعل وفعله، وظاهرة التقديم هذه هي تقديم على نية تأخير كما جاء في دلائل الإعجاز فيبقى ذلك المفعول على الباب والحكم الذي كان عليهما أي بخلاف التقديم الأول (تقديم الفاعل على الفعل) مع تقديمه لفظا، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : (إذا قدم المفعول وأخر الفاعل جرى اللفظ كما جرى الأول فيظل معنى وتركيب النحوي سليما مثلما هو في تقديم الفاعل وتأخير المفعول، كقول: **ضرب زيداً عبدُ الله**، لأنه أريد به تأخير أريد به التقديم، ولم يرد إشغال الفعل بفاعل آخر وهو المفعول به المقدم، فمن ثم كان حدّ الفاعل أن يأتي مقدَّما، وهذا التقديم هو تقديم عربيٌّ جيِّد كثير، حيث يقدم الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى سواءا كان فاعلا أو مفعولا)[2]، فجاء في كلام العرب هذا التقديم اهتماما بذلك اللفظ المقدم، ولهذا التقديم حالات يكون فيها واجبا وحالات يكون فيها تقديما جائزا.

1) حالة الوجوب:

(تكون في ثلاث حالات عندما اتصال ضمير المفعول بالفاعل وعند مجيئ الفاعل ضمير والمفعول اسم ظاهر وعندما يأتي الفاعل محصورا)[3]

---

[1] ابراهيم ابراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربية، دار الوفاء، المنصورة، مصر،1988، ط1، ص305بتصرف

[2] سيبويه: الكتاب، ج1، المرجع السابق،ص34بتصرف

[3] Triadi Wicaksono و Nisa Fitriani : دراسة نحوية تطبيقية لأحكام الفاعل في الأجزاء 21-25 من القرآن الكريم، مجلة دراسات إسلامية، UIN Kiai Haji Achmad Siddiq Jember، إندونيسيا، 1نوفمبر2021،ص100بتصرف

1:إذا كان ضميرا واجب الاتصال: نحو : **تنهاكم الصلاة عن المنكر** وفي هذه الحالة هو تقديم نحوي واجب وليس تقديما بلاغيا جائزا، فلم يصح قولنا: **تنهى الصلاة إياكم عن المنكر**، فنأتي بضمير منفصل بينما الأصح فيه الاتصال عندما يرد المفعول ضمير متصل والفاعل ضمير ظاهر.

2:إذا اتصل الفاعل بضميريعود على المتأخرلفظا ورتبة: وهو المفعول به لأن أساليب العربية تمنع جعل الضمائر المتقدمة عائدة على متأخر لفظا، فيتقدم المفعول به على الفاعل وجوبا عندما يكون في الفاعل ضمير يعود عليه، نحو **أحب الابنَ والدُه**، ولو قلنا **أحب والدُه الابنَ** كان فاسدا.

3:إذا كان الفاعل محصورا: سواء كان حصره بإنما نحو: **إنَّما نفع الطالبَ معلمُه**، فلفظ الطالب مفعول مقدم منصوب والفاعل مؤخر وجوبا، وقد يبدو أنه من ممكن القول: **إنما نفع المعلمُ الطالبَ**، لكن هذا التقديم يجعل الحصر يقع على **(الطالب)** وليس هذا المراد، بل إن حصر الفاعل **(المعلم)** يؤدي معنى مقصود يفيد أن الطالب هو الوحيد الذي نفعه معلم، وأيضا أن محصور بإنما لا يكون لا يعرف في الجملة إلا من خلال رتبته الأصلية التي هي التأخير، أو حصره بإلا نحو: **لم ينجز العملَ إلَّا محمدُ**، وهنا أيضا يفيد أنه لم ينجز العمل أحد سوى الذي وقع عليه الحصر أي محمد، أو مثل قول الشاعر:

« **أتوني بقلام و قالوا تعشَّه و هل يأكل القلامَ إلا الأباعرُ** »[1]

فالفاعل **(الأباعر)** للفعل المضارع **يأكل** جاء محصورا بإلا قدم عليه مفعوله **(القلام)**.

2) حالة الجواز:

ويكون ذلك إذا أمن اللبس، أي أن ما يدل على الفاعل والمفعول جاء واضحا كعلامة الإعرابية أو حتى المعنى كقولنا **أعدت سلمى الحلوى** فمن المعنى يعلم أن **سلمى** هي من تقوم بالفعل والمفعول به الحلوى لاستحالة إمكانية قيامها بفعل الإعداد حتى بعدم ظهور العلامة الإعرابية فتقديم المفعول به على الفاعل جائز. أو« كقول أعشى قيس:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ

أي أوهى الوعلُ قرنَه

[1] غازي محمود أبو حسين: تقريب مسائل النحو المهمة، دار الخليج، 2020، ص44

وقول حكيم اليمن:

منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي

أي منع تقلب الشمس البقاء »[1]

وعليه (إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تدل على الفاعل و المفعول جاز التقديم لأنه تقديم لعلة بلاغية يقصد المتكلم كالعناية والاهتمام بالمذكور.)[2]

3) حالة المنع:

مثل تقديمه يمنع تأخير الفاعل عن طريق فصله بالمفعول لأنه مثل الكلمة الواحدة مع الفعل، لذا وجب أن لا يقدم المفعول استنادا لهذا الحكم الأصلي ولكن لورود حالة الجواز جاءت علة نحوية مخالفة لهذه الحالة وهي إذا خيف اللبس، فلم يظهر ما يدل على الفاعل والمفعول مما أشرنا إليه سابقا، فيمنع تغيير رتبتهما كقولنا: **استقبل يحي مصطفى**، لأن العلامة الدالة عليهما غير ظاهرة فلزم إبقاء الرتبة الأصلية، وحتى من ناحية المعنى يمكن لكليهما أن يقوم بفعل الاستقبال وعليه لا يمكن أن يُعلم الفاعل إلا من خلال الترتيب فقط. بمعنى آخر أن العلة النحوية التي ارتكز عليها النحاة في هذا هي أنه (في غياب الإعراب المخبر عن محل خصائص الفاعل والمفعول (من رفع ونصب) وفي غياب قرينة دالة بين الفاعل والمفعول كان مراعاة الرتبة واجب دفعا للبس)[3].

ويمنع الفصل بين الفعل وفاعله أيضا إذا جاء الفاعل ضمير متصلا ومفعوله اسم ظاهر أو ضميرا نحو **أعنت زيدا وأعنته**. أو حين يكون (الفاعل المضاف إلى مصدر المؤول فأما قوله :

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

فهو لضرورة شعرية، حيث قدم **القلوص** على الفاعل الذي أضيف إليه المصدر وهو **أبي مزاده**)[4].

---

[1] غازي محمود أبو حسين: المرجع نفسه، ص41

[2] حميد الفتلي: العلل النحوية، 2006، ص145بتصرف

[3] حميد الفتلي: العلل النحوية ، المرجع السابق،ص 145بتصرف

[4] ابن عصفور: المقرب، ج1، ط1، 1972، ص54،53بتصرف

وكذلك وجب تقديم الفاعل إذا جاء المفعول به محصورا فنقول **إنما نفع المعلمُ الطالبَ**، فلزم المفعول الطالب حكمه الأصلي لأن الاهتمام في المثال كان له فحُصر بإنما، وأيضا بإلاَّ نحو: **لا ينفع المعلمُ إلّا الطالبَ**، حيث تأخر المفعول أيضا لحصره بإلّا.

(و عليه فإن المفعول يتأخر عن الفاعل وجوبا في أربع حالات هي: إذا لم يؤمن اللبس وإذا جاء المفعول محصورا وإذا جاء الفاعل ضميرا والمفعول اسم ظاهر، أو أن يكونا كلاهما ضميرين)[1]

وكما تقدم المفعول به على الفاعل فقد يتقدم أيضا على الفعل والفاعل معا.

ب. **تقديم المفعول على الفعل :**

حيث أنه قد يتقدم جوازاً نحو : **العملَ أنهيتُ والأستاذَ سألتُ** ، فكلا من العمل و الأستاذ مفعولين منصوبين تقدما على فعليهما أنهى و سأل وفاعلهما جوازاً. إلا أنه قد يقدم عليهما وجوبا حسب مع شاع أو كثر في الاستعمال ويكون ذلك عند مجيئه:

1. (اسم استفهام لأن الأصل في العربية هو وقوع أسماء الاستفهام في صدارة الجملة ولا يجور أن تتأخر، مثل: **كيف علمت بالأمر؟ من ساعدت ؟** فكيف ومن مفعولين منصوبين متقدمين على فعليهما علم وساعد)[2].
2. اسم الشرط لأنها أيضا من أسماء الصدارة شريطة أن يكون الفعل بعدها فعل متعديا، ("من ما مهما"، فتنصب محلا على أنها مفعول به لذلك الفعل المتعدي نحو: **ما تحصِّل في الصغرينفعك في الكبر. من تجاور فأحسن إليه. مهما تفعل تسأل عنه**).[3]
3. (كم الخبرية)[4] نحو: **كم كتابا وجدت في خزانة زيد، كم** مبنية في محل نصب مفعول به للفعل الذي بعدها.

[1] سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، المرجع السابق،ص 219بتصرف

[2] عباس حسن : النحو الوافي، ج2،. المرجع السابق، ص 89

[3] مصطفى الغلاييني: جامع دروس العربية ، ج2، المرجع السابق،ص 203بتصرف

[4] مصطفى الغلاييني: جامع دروس العربية، المرجع السابق، ج3، ص13

4. «ضميرا منفصلا »[1] لأنه يفيد معنى الاختصاص أي اختصاص ذلك الفعل للمفعول وحده فلو أخرناه صارا متصلا به و بطل الاختصاص حينئذ. نحو: **إياك نحتاج في المناظرة**، أي هنا تخصيص فعل الاحتياج لضمير نصب المخاطب **(إياك)** .
5. مجيئه بعد أما التفصيلية الشرطية أي (إذا كان الفعل متصلا بفاء الجزاء في جواب (**أمَّا**) الشرطية الظاهرة أو المقدرة ،ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأما أي اسم فحينئذ تقديم المفعول به واجب ليكون فاصلا)[2]، نحو **أمَّا السوءَ فاجتنب** فسوء مفعول به مقدم للفعل **اجتنب** ونحو: **العلمَ فاطلب**، العلم مفعول به مقدم للفعل اطلب مع تقدير أمَّا قبله.

خلاصة:

خلاصة القول أن الفاعل هو اسم مرفوع يدل على من أسند إليه الفعل أو شبه الفعل حقيقيا كان هذا الفاعل أم نحويا ويلزم تقدم فعله عليه في رتبة، وقد يطابق الفعل مع فاعله المثنى أو الجمع حسب لغة **(أكلوني البراغيث)**، كما وقد يضمر فعل الفاعل إذا دلت عليه قرينة تعرف من السياق. ويلزم تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي الظاهر أو مع ضمير مؤنث، ويجوز تأنيثه مع فاعل مؤنث مجازي أو إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث، ويأتي الفاعل في الرتبة بعد الفعل متقدما على المفعول، وقد يتقدم جوازا إذا أمن اللبس ووجوبا إذا ورد بهيئة معينة ك(اسم شرط، اسم استفهام، أو ضمير منفصلا...)، ويؤخر وجوبا إذا جاء محصورا أو إذا لم يؤمن اللبس.

[1] عباس حسن: النحو الوافي، ج2، المرجع السابق، ص 90

[2] عباس حسن: النحو الوافي، ج2، المرجع السابق،ص 90بتصرف

الفصل التطبيقي:

تطبيقات قرآنية على مسائل الفاعل وإعرابه

تمهيد:

يعد كلام الله المنزل باللغة العربية التي اصطفاها على لغات العالمين هو أهم مصدر وأرقى مرجعية استند عليها النحاة في دراسة هذه اللغة، حيث احتوى على اللغة العربية بأفصح تعابيرها وأجمل أساليبها وأدق تراكيبها، فكانت آياته أسمى مجال قد يلجأ إليه الدراس والمتأمل في العربية لتقعيد لها ليبينوا الجمال والكمال والإعجاز اللغوي لكلام الله، فكانت شواهده موجودة في كل مؤلف نحوي لتأصيل لمختلف مباحثه، ومن هذه المباحث الفاعل حيث يتناول هذا الفصل عرض الشواهد القرآنية وتبيان مواضع الفاعل فيها بمختلف صوره وأحكامه التي عرضت في الجانب النظري مع التركيز على الجانب الإعرابي دون الإنخراط في التفاسير كون هذه دراسة تركز على الجانب تطبيقات الفاعل نحويا فقط.

المسألة الأولى: تعريف الفاعل و حكمه الإعرابي

أ. مفهوم الفاعل:

اشتمل تحديد مفهوم الفاعل كما ذكر سابقا على ذكر أحكامه وتحديد الأنواع الذي يرد بها، سواءا كان نوع الفاعل من حيث المعنى كأن يكون هو القائم بالفعل أو المتصف به أو من حيث التركيب النحوي كأن يأتي اسما ضميرا...الخ، وقد جاءت هذه الأنواع المعنوية في مواضع عدة من آيات الذكر الحكيم.

الفاعل الحقيقي: ومن الشواهد القرآنية التي تشير إلى القائم بالفعل حقيقة كقوله تعالى: ﴿ **وَيُحِقَّ اللهُ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ المُجْرِمُونَ** ﴾[1]، فلفظ الجلالة **الله** هو الفاعل الحقيقي الذي أحق الحقَ، وكذلك لفظة المجرمون هي الفاعل حقيقي لفعل الكره.

الفاعل النحوي: فهو فاعل في المعنى، يكون متصفا بالفعل ولا يقوم به حقيقة نحو قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْراً ۝ وَتَسِيرُ الجِبَالُ سَيْراً ۝** ﴾[2] ، فالسماء والجبال فاعلين لغويين لا حقيقين لأنهما يقوما بفعلي التَمَوُّرْ والسَيْر فعلا وإنما بقدرة الله عز وجل فهو الفاعل الحقيقي. فكلا النوعين يعدان فاعلين لكونهما مسندان إلى الفعل، وكما ذكر سابقا أنه الفاعل ما أسند إليه الفعل ليشمل الخبري والإنشائي معا. والخبري

[1] يونس الآية 82

[2] الطور الآية 9، الآية 10

كقوله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ** ﴾[1]، السفهاء فاعل مرفوع أخبر عنه بالفعل (يقول). والإنشائي يقول عز وجل: ﴿ **كَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾[2] فجاء الفاعل نا المتكلم للفعل جمع في أسلوب استفهام وقوله : ﴿ **وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ** ﴾[3] والفاعل في أسلوب الأمر جاء مستترا تقديره الضمير أنت للفعل أُتْلُ.

ب. **أنواع الفاعل:**

1. **اسم ظاهر:**

أتى الفاعل بكثرة في القرآن الكريم اسما ظاهرا لعلة دلالية مقصودة في الآية كالتعظيم أو الاهتمام بذكر الفاعل أكثر من الاهتمام بالفعل الذي قام به وغير ذلك، كما قال عز و جل: ﴿ **وَقَالَ الإِنْسَانُ مَالَهَا** ﴾[4]، فجاء الفاعل في الآية اسما ظاهرا مرفوعا بالفعل قال، أو كما قال تعالى: ﴿ **تَبَارَكَ اللهُ** ﴾[5]، ففاعل الفعل الماضي **تبارك لفظ الجلالة الله** جاء أيضا اسما ظاهرا مرفوعا بالضمة الظاهرة على آخره.

اسم موصول:

ويأتي الفاعل كذلك اسما موصولا، ومن شواهد ذلك في القرآن يقول تعالى: ﴿ **تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ** ﴾[6]، **تبارك** فعل ماضي وفاعله **(الذي)** جاء اسما موصولا مبنيا في محل رفع الفاعل .وقوله أيضا: ﴿ **خَابَ مَنْ افْتَرَى** ﴾[7]، **فمن** أيضا اسم موصول مبني في محل رفع الفاعل للفعل الماضي **افترى**.

اسم اشارة:

وكما جاء الاسم الموصول في القرآن فاعلا جاء اسم الاشارة أيضا، ومن الآيات التي ورد فيها بهذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ** ﴾[8] ، (**الهاء** حرف تنبيه لا محل لها من الإعراب و**أولاء** اسم

[1] البقرة الآية 142
[2] آل عمران الآية 25
[3] يونس الآية 71
[4] سورة الزلزلة ،الآية 3
[5] الأعراف، الآية 54
[6] الملك، الآية 1
[7] طه الآية 61
[8] الأنعام 89

إشارة مبني في رفع الفاعل)[1] حيث ورد منفصلا عن فعله المضارع **يكفر** بجار والمجرور. وقال تعالى: ﴿ **حَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً** ﴾[2] ، فأولئك كذلك اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل.

2. **مصدر مؤول:**

ذُكِر أن الفاعل يكون اسما صريحا وقد يكون اسم غير صريح وهو أن يأتي مصدرا من حرف مصدر وما يأتي بعده فيمكن تؤوله باسم صريح، وقد جاء في القرآن هذا النوع في مواضع عدة مثل قوله: ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ** ﴾[3] ، فورد في الآية فاعل مصدرا مؤولا من إنزالنا مرفوعا للفعل المضارع المجزوم يكفي. ونحو قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ** ﴾، **(أن** حرف مصدري **وتذهبوا** فعل مضارع منصوب بحذف النون والواو فاعل الباء، وفاعل الفعل **يحزن** هو المصدر المؤول **(أن تذهبوا)** والضمير المبني المتصل الياء في محل نصب مفعوله**)**[4]

3. **ضمير:**

وقد يأتي الفاعل عبارة عن ضمير إما ضميرا ظاهرا متصلا أو منفصلا وإما ضميرا مستترا، وهو ما ورد في القرآن بكثرة:

ضمير منفصل:

قال تعالى: ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ** ﴾[5]، **فيعلم** فعل مضارع مرفوع **وهو** ضمير منفصل مبني في محل رفع الفاعل فصل عن فاعله بالمفعول به والمضاف إليه **جنود ربك**، وقال تعالى: ﴿ **وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ** ﴾[6]، فيعلم فعل مضارع مرفوع والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به وإلا حرف استثناء وهو في محل رفع الفاعل، فذكر الفاعل في هذه الآية أيضا ضميرا ظاهرا منفصلا عن فعله لأنه مستثنى.

ضمير المتصل:

---

[1] محمود الصافي: الجدول في إعراب القرآن، المجلد الرابع، المرجع السابق،ص 213بتصرف

[2] النساء الآية 69

[3] العنكبوت، الآية 51

[4] محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن ، المجلد السادس، المرجع السابق،ص 390بتصرف

[5] المدثر الآية 31

[6] الأنعام الآية 59

ضمير المتكلم مع الفعل الماضي كمجيئه مع نا للمتكلمين نحو قوله تعالى: ﴿ **وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعاً شِدَاداً ۝وَجَعَلْنَا سِرَاجاً وَهَّاجاً ۝** ﴾[1]، فجاء الفاعل **نا** ضمير جمع في الأفعال **بنينا و جعلنا**، أو مع تاء المتكلم كقوله تعالى: ﴿ **آمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً** ﴾[2]، كذلك ورد الفاعل ضميرا متصلا بفعله أنزل وهو تاء المتكلم.

مع ألف الاثنين: قال تعالى: ﴿ **فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا71** ﴾ و﴿ **فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَاماً فَقَتَلَهُ 74** ﴾[3]، **فانطلقا** في الآيتين والفعلين ركبا ولقيا أفعال ماضية مبنية والألف جاءت ضميرا متصلا في محل رفع فاعل لتلك الأفعال عائدة على الاثنين.

مع نون النسوة: قال تعالى: ﴿ **وَالوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَ** ﴾[4]، فجاء الفعل المضارع يرضعن مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مبنية في محل رفع الفاعل.

مع التاء المتحركة، قوله تعالى: ﴿ **أَرَءَيْتَ الَذِي يُكَذِبُ بِالدِينِ** ﴾[5]، رأيت فعل ماض مبني على السكون، وجاء الفاعل أيضا ضمير متصلا **(التاء المتحركة)** بالفعل وبُني الفعل على السكون لاتصاله بهذا الضمير.

مع واو الجماعة، قوله تعالى: ﴿ **وَيَمْنَعُونَ المَاعُونَ** ﴾[6]، يمنعون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والماعون مفعول به منصوب والفاعل جاء ضميرا متصلا وهو **(واو الجماعة)**، ونحو قوله تعالى: ﴿ **وَقَالُواْ إِن نَتَبِعِ الْهُدَى مَعَكَ** ﴾[7] ،الفعل الماضي قالوا مبني على الضم لاتصاله بضمير واو الجماعة وهو مبني في محل رفع الفاعل .

ضمير مستتر:

[1] النبأ الآية 8 9 10

[2] سورة البقرة الآية 41

[3] الكهف الآية 71 74

[4] البقرة الآية 233

[5] الماعون الآية 1

[6] الماعون الآية 7

[7] القصص الآية 57

قال تعالى: ﴿ **ثُمَ بَدَا لَهُم مِن بَعْدِمَا رَأَوُاْ الْآيَاتِ** ﴾[1]، بدا فعل ماض مبني على الفتح المقدر و(الفاعل محذوف دل عليه الكلام المتقدم في قوله (**السجن أحب**) والتقدير بدا لهم أن يسجنوه)[2] فالفاعل جاء محذوفا أو ضميرا مستترا.

ج. حكم الفاعل:

1. **الرفع:** وهو حكم الفاعل الأصلي فيأتي مرفوعا في اللفظ ومحلا، سواءا :

بالضم الظاهر كقوله تعالى: ﴿ **أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُرَبِّكَ** ﴾[3] فالفاعل **(أمرُ)** جاء مرفوعا بالفعل يأتي مع علامة الرفع الضمة الظاهرة لأنه مع مفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ** ﴾[4] الفاعل **الأحزاب** أيضا مرفوع بالضمة الظاهرة لأنه جمع تكسير. وأيضا تظهر في جمع المؤنث السالم قوله تعالى: ﴿ **إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ** ﴾[5]، فلفظة **المؤمنات** جاءت مرفوعة بالضمة الظاهرة في محل رفع الفاعل للفعل **جاء** لأنها جمع مؤنث سالم.

بالضم المقدر كقوله تعالى: ﴿ **قَالَ لَهُمْ مُوسَى** ﴾[6]، فقال فعل ماض مبني على الفتح ولهم جار ومجرور والفاعل **موسى** جاء مرفوعا بالفعل قال وعلامة الرفع الضمة جاءت مقدرة على الألف المقصورة، وقوله تعالى أيضا: ﴿ **فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ** ﴾[7]، **فعيسى** أيضا فاعل مرفوع للفعل **أحس** وعلامة الرفع هي الضمة المقدرة. أو مع المضاف إلى ياء المتكلم (نحو قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي** ﴾ **[يوسف الآية 80]**، فأبي فاعل مرفوع بالضم المقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لأنه مضاف إلى ياء المتكلم)[8]

بالحرف: أي أن يأتي مرفوعا بالألف كقوله تعالى: ﴿ **مِمَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ** ﴾[9] **الوالدان** فاعل للفعل ترك وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، أو الواو مثل قوله تعالى: ﴿ **قَالَ الحَوَارِيُونَ** ﴾[10] **الحواريون** جاءت فاعل مرفوع بالفعل قال مع علامة الرفع الواو لأنه جمع مذكر سالم.

---

[1] يوسف الآية 35

[2] محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن ، المجلد السادس، المرجع السابق، ص 424بتصرف

[3] النحل الآية 33

[4] مريم الآية 37

[5] الممتحنة الآية 12

[6] طه الآية 61

[7] آل عمران الآية 52

[8] خالد عبد العزيز: النحو التطبيقي، دار اللؤلؤة، منصورة، مصر، 2019م/1440هـ، ط3، ص35بتصرف

[9] النساء الآية 33

[10] آل عمران الآية 52

2. **الجر:** إذا لم يرد الفاعل بالحكم الأصلي (**الرفع**) فإنه يأتي مجرورا لفظا ومرفوعا محلا، ومن شواهد ذلك في القرآن كما قال تعالى: ﴿ **لَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ** ﴾[1]، (**فدفع** مبتدأ و خبره محذوف تقديره **موجود** ولفظ الجلالة **الله** مضاف إليه و**الناس** مفعول به منصوب للمصدر **دفعُ**) [2]، وورد الفاعل وهو لفظ الجلالة مجرورا لإسناده إلى مصدر مع بقاءه مرفوعا في المحل. ونحو ذلك قال تعالى: ﴿ **مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ** ﴾[3]، الفاعل جاء مجرور اللفظ بمن و مرفوع المحل للفعل جاء تقدير الكلام ما حاء بشيرٌ. وقال تعالى أيضا: ﴿ **مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا** ﴾[4]، فأمة جاءت كذلك فاعلا مجرورا لفظا بمن ومرفوع محلا للفعل تسبق وأجلها مفعول منصوب له .قال تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ** ﴾[5]، فاعل الفعل المضارع المجزوم يكف في الآية هو لفظ الجلالة (**رب**) المجرور لفظا بحرف الجر الزائد (الباء) ومرفوع في المحل .

المسألة الثانية: العامل في الفاعل الرفع:

ذُكر أن الفاعل لا بد له من عامل يتقدمه فيعمل فيه الرفع، وهذا العامل يختلف من استعمال إلى آخر، فقد يرد العامل فعلا متصرفا أو جامدا ومن شواهد ذلك في القرآن:

أ. الفعل:

مع الفعل المتصرف كمجيئه مع **الفعل الماضي** قال تعالى: ﴿ **أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا** ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ **وَاتَخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاَ** ﴾[7] فأنعم واتخذ فعلين تامين متصرفين في زمن الماضي مبنيين على الفتح والفاعل لفظ الجلالة المرفوع بالضم الظاهر .

[1] الحج الآية 40

[2] محي الدين درويش: إعراب القرآن الكريم و بيانه، المجلد الأول، حمص، سوريا، درا الإرشاد ، 1980، ص 374بتصرف

[3] المائدة الآية 19

[4] الجحر الآية 5

[5] فصلت الآية 53

[6] المائدة الآية 23

[7] النساء الآية 125

ومع **الفعل المضارع**: قال تعالى: ﴿ **يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ** ﴾[1] وقوله عز و جل: ﴿ **يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ**﴾[2]، العامل في الآية جاء فعل تاما مضارعا وهو يسبح عمل الرفع في الفاعلين هما الاسم الظاهر (الرعد) والاسم الموصول (ما).

ومع **الفعل الأمر**: قال تعالى: ﴿ **فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا** ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ **اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا** ﴾[4]، العامل جاء فعل أمر غير جامد ومعموله جاء ضميرا مستترا تقديره أنتما في الآية الأولى وفي الآية الثانية تقديره هو.

مع الفعل الجامد، وهي الأفعال التي تفيد المدح والذم. من الآيات التي ورد فيها الفاعل مرفوعا بها :

بفعل الذم قول الله تعالى: ﴿ **بِئْس الشَّرَابُ** ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ **بِئْسَ المَصِيرُ** ﴾[6]، فبئس في الآيتين جاء فعلا ماضيا مبني على الفتح وعمل الرفع في الاسمين الظاهرين **(الشراب)** و**(المصير)** .

بفعل المدح قال تعالى: ﴿ **فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ**﴾[7]، قال تعالى: ﴿ **نِعْمَ الثَّوَابُ** ﴾[8]، فعقبى فاعل نعم مرفوع بالضمة المقدرة والثواب فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة.

ب. شبه الفعل:

وإذا لم يسبق الفاعل بفعل تام سبق باسم من الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وهي:

1. اسم الفاعل:

(من المواضع التي ورد اسم الفاعل عاملا للرفع لما بعده قوله عز وجل: ﴿ **إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا** ﴾ **البقرة الآية 69**، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَهُ آثِمٌ قَلْبُهُ** ﴾ **الآية 238**، وقوله تعالى: ﴿ **رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ**

[1] الرعد الآية 13
[2] الحشر الآية 24
[3] الشعراء الآية 15
[4] النمل الآية 28
[5] الكهف الآية 29
[6] البقرة الآية 162
[7] الرعد الآية 24
[8] الكهف الآية 173

القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ النساء الآية 34، وفي **الأنعام قوله تعالى: ﴿ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ ﴾ 141)**[1]، ففي الآية الأولى رفعت لفظة **لونُ** بالعامل **فاقع** وهو اسم الفاعل، وفي الآية الثانية رفعت لفظة **قلبه** باسم الفاعل **مختلفا** وفي الآية الثالثة رفعت **أهلُ** باسم الفاعل **الظالم**، أما الآية الرابعة فرفع الفاعل **أُكُلُ** باسم الفاعل **مختلفا**. وقوله تعالى: ﴿ **وَالقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ** ﴾[2]، اسم الفاعل **القاسية** رفع الفاعل **قلوبُ**.

2. **الصفة المشبهة:**

من الشواهد التي وردت فيها الصفة المشبهة عاملة للرفع في الفاعل (**قوله تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ ۝ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنْتَشِرٌ﴾ [سورة القمر الآيتين 6و7]**، وموضع الشاهد في الآية هو **أبصارهُم** حيث وردت فاعلا مرفوع للصفة المشبهة **خُشَّعاً**)[3]

3. **المصدر:**

كما « قال تعالى: ﴿ **تَخَافُونَهُم كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ** ﴾ **[الروم الآية 28]** أي كما تخافون أنفسكم »[4]، ففاعل المصدر خيفة هو ضمير الجمع المبني في محل الرفع، المتصل العائد على أنتم. وكما « قال تعالى: ﴿ **وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالبَاطِلِ** ﴾**النساء 161** »[5]، ففاعل المصدرين أخذ وأكل جاء ضميرا متصلا مبنيا في محل رفع الفاعل تقديرهم هم .

4. **اسم التفضيل:** قال تعالى: ﴿ **أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدَا** ﴾ فاسم التفضيل **أكثرُ** عمل الرفع في فاعله الذي جاء ضميرا مستترا تقديره **أنا** .
5. **الظرف والجار والمجرور:**

[1] بلقاسم بلعرج: اسم الفاعل العامل في اللغة العربية من خلال الربع الأول من القرآن الكريم، عدد 16 ديسمبر 2001، جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص 88

[2] الحج الآية 53

[3] محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، المجلد الرابع عشر، المرجع السابق،ص66

[4] ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفةكلام العرب، المرجع السابق،ص 200

[5] عبد الكريم الدبان التكريتي: الأسماء التي تعمل عمل أفعالها، شبكة الألوكة، 29\7\2020، المطلع عليه 12\05\2025، 17:32

« قال تعالى: ﴿ **أَفِي اللهِ شَكٌّ** ﴾ **سورة إبراهيم الآية 10** »[1]، فحرف الجر في والاسم المجرور عملا الرفع في لفظة **شك** على أنه فاعل، (لاعتماده على الاستفهام كأنه قيل فماذا قالت رسلهم فأجيب بأنهم قالوا منكرين فالهمزة الستفهامية للانكار من مقالتهم الحمقاء)[2]، أي أن الجار والمجرور في الآية معتمدان.

6. اسم الفعل:

قال تعالى: ﴿ **وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ** ﴾[3] ، فالفاعل ضمير مستتر تقديره أنت مرفوع باسم الفعل (هيت) أي بمعنى (حَسُنَتْ هيئتُك أو هَلُمَّ إلى ما دعوتك)[4]

قال تعالى: ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** ﴾[5] ، (فهيهات اسم فعل ماض بمعنى بعد وهيهات الثانية تأكيد لفظي لها واللام زائدة وما اسم موصول فاعل لاسم الفعل وهو هيهات ومحله القريب الجر بالام الزائدة ومحله البعيد الرفع على أنه فاعل هيهات، ويجوز أن تكون ما مصدرية، والمصدر المؤول فاعل هيهات)[6].

« وعليكه بمعنى الزمه وقوله تعالى: ﴿ **عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ** ﴾ **[المائدة الآية 105]** أي الزموا شأن أنفسكم»[7]،فالضمير المستتر العائد على أنتم مبني في محل رفع الفاعل لاسم الفعل عليكم.

المسألة الثالثة: تقديم الفاعل

استنادا إلى ما أشير إليه الفصل السابق فقد جاء الفاعل متأخرا عن فعله وفقا لحكمه الأصلي، والشواهد هذا الحكم كثيرة منها ما قاله تعالى: ﴿ **وَلَوْشَاءَ رَبُّكَ** ﴾[8]، فلفظ الجلالة **رَبُّ** اسم ظاهر جاء فاعلا متأخرا عن عامله **شاء**. أو كقوله أيضا: ﴿ **وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ** ﴾[9]، وفي الآية التالية ورد الفاعل ضمير المتكلمين

[1] ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المرجع السابق،ص 210

[2] محيي الدين درويش: إعراب القرآن الكريم و بيانه، المجلد الخامس، المرجع السابق،ص 163، بتصرف

[3] يوسف الآية 23

[4] ابن النحاس: إعراب القرآن، ج2، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان،الطبعة الثالثة، 2009م، ص 197

[5] المؤمنون الآية 36

[6] محيي الدين درويش: إعراب القرآن الكريم و بيانه، المجلد السادس،المرجع السابق، ص 511

[7] ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفةكلام العرب، المرجع السابق،ص 208

[8] هود الآية 118

[9] العنكبوت الآية 8

نا ضميرا بارزا متصلا بفعله **وصى** حيث لم يتقدمه في الرتبة. أو كما قال تعالى: ﴿ **إِذَا ذُكِرَاللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُم** ﴾[1]، فلفظة **القلوب** بصيغة الجمع جاءت فاعلا مرفوعا للفعل **وجلت** مع تأخرها في الرتبة أيضا.

ومع ورود الفاعل في الأصل متأخرا في الشواهد السابقة، ظهر في استعمالات لغوية أخرى أنه متقدم عنه لكنه ليس بفاعل كما ذُكِرَ وإنما مبتدأ وتلك الجملة الفعلية بعده في محل خبر لذلك المبتدأ، ولأن الفاعل لابد من وجوده في الجملة الفعلية اضمر في فعله مع جعله فاعلا مقدرا يعود على ذلك اللفظ المقدم؛ أي المبتدأ وهذا الاستعمال كثيرا ما جاء في آي القرآن، ومن شواهد ذلك:

قال تعالى: ﴿ **اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾[2]، فلفظ الجلالة في أول الآية **الله** هو مبتدأ لابتداء الكلام به، وليس بفاعل مقدم للفعل يستهزئ وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو، أمَّا خبر المبتدأ فهو الجملة الفعلية من الفعل يستهزئ وفاعله المستتر. ومثله في آية أخرى حيث قال تعالى: ﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيْبِ** ﴾[3]، فيظهر أن الاسم الموصول المبني في محل رفع فاعل في حين أنه يعرب في محل رفع مبتدأ، والضمير **واو الجماعة** المتصل بالفعل المضارع **يؤمنون** مبني في محل رفع فاعله. ومثله قال تعالى أيضا : ﴿ **الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ** ﴾[4]، الاسم الموصول **الذين** كذلك جاءت مبتدأ وفاعل الفعل **يقيمون** هو الضمير المتصل **واو الجماعة** مؤخر عنه.

والأمر ذاته مع الضمير المنفصل كقول الله تعالى: ﴿ **نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ القَصَصِ** ﴾[5]، فالضمير نحن مبني في محل رفع المبتدأ والفعل المضارع نقص وفاعله المستتر العائد على نحن جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ المقدم.

المسألة الرابعة: تثنية الفعل وجمعه

ورد الفعل مجردا من علامة التثنية والجمع في القرآن الكريم وعند جمهور العرب إذا ما أسند إلى فاعل كان اسما ظاهرا مثنى أو جمع بعده. من شواهد ذلك :

[1] الأنفال الآية 3
[2] البقرة الآية 15
[3] البقرة الآية 3
[4] الأنفال الآية 3
[5] يوسف الآية 3

في الجمع، قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتاً** ﴾[1]، فالفعل **يصدر** لم يجمع مع إسناده إلى **الناس** وهو فاعل جاء جمعا، وقوله عز وجل أيضا: ﴿ **لَا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ** ﴾[2]، كذلك إسناد الفعل المضارع **يستوي** إلى الفاعل الذي جاء جمع مذكر سالم **(القاعدون)** كان بغير إلحاق علامة الجمع. وقوله أيضا: ﴿ **سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ** ﴾[3]، فالعامل **يقول** ورد في الآية فعلا مضارعا مرفوعا بغير علامة الجمع مع معموله **السفهاء** الذي جاء اسما ظاهرا بعده فلم يُقَل **يقولون السفهاء**. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَ مَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ** ﴾[4]،ورد الفاعل **(الذين)** جمعا وجاء الفعل الماضي **تفرق** في الآية قبله مجردا من علامة الجمع.

« والمثنى كما في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الذِينَ يَخَافُونَ**﴾[5] **[المائدة الآية 2]»**، **فالرجلان** فاعل ظاهر مرفوع بفعله **قال** الذي يتقدمه حيث ورد مجردا من علامة التثنية، ومثل ذلك أيضا يقول تعالى: ﴿ **وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنْئَانُ قَوْمٍ** ﴾[6]، ففي الآية كذلك لم يرد الفعل يجرم مثنى بألف الاثنين كون أن التثنية خاصة بالفاعل لا فعله.

وأن يأتي ملحقا بالعلامة إذا ما تقدمه اسم ظاهر، أو إذا جاء فاعله ضميرا مستترا يقدر من سياق الآية كقوله عز وجل: ﴿ **الَّذِينَ طَغَوْا فِي البِلَادِ** ﴾[7]. حيث لحقت علامة الجمع **الواو** الفعل الماضي **طغى** لأن فاعله ضمير جمع مستتر يعود على **ثمود**، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ** ﴾ [8]، كذلك قد ورد الفعل فتن غير مفرد وألحق بعلامة الجمع لإسناده إلى ضمير نا المتكلمين. من ذلك أيضا قول الله في سورة الطارق: ﴿ **إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً** ﴾[9]، جمع الفعل **يكيد** بالواو لتضمنه ضمير جمع عائد على ضمير الذي سبق الفعل وهو **هم**.

[1] الزلزلة الآية6

[2] النساء الآية90

[3] البقرة 146

[4] البينة الآية 4

[5] منورة: الفاعل و أنواعه في سورة النساء، جامعة علاء الدين الإسلامية، مكاسر،25 يولى 2018، ص13

[6] المائدة الآية 8

[7] الفجر الآية11

[8] العنكبوت الآية 3

[9] الطارق الآية 15

وهذا الاستعمال عند جمهور العرب كافة، لكن ورد في مواضع أخرى في القرآن وبقلة إلحاق الفعل بعلامة الجمع مع تقدمه على الفاعل ذهب النحاة في اعتمادها على صحة لغة المسموعة عن العرب لغة **(أكلوني البراغيث)** فيقول تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾[1]، فوجد في الآية الكريمة مجيئ الفعل بصيغة الجمع وهو كما أشير دليل على صحة هذه اللغة، حيث استشهد بها كثير من النحاة واختلفوا في تحديد الفاعل فيها أو اختلافهم في إعراب **(الذين)** (فتعرب إما فاعلا والواو علامة دالة على الجمع؛ أي جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر بعده، وإما جعلته مسندا إلى المتصل بالفعل أسر فتكون واو الجماعة هي الفاعل وجعلت الظاهر الذين بدل من واو الجماعة أو تعرب **(الذين)** مبتدأ مؤخر والفعل وواو الفاعل في محل رفع خبره المقدم)[2].

ونفس الأمر في تعدد الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرُ بِمَا يَعْمَلُونَ** ﴾[3]، فورد الفعل ملحقا بعلامة الجمع متقدما على فاعل جاء بصيغة الجمع، (ولم يقل **عَمِيَّ وصَمَّ**، مع أن الفعل متقدم على الفاعل وفي هذا عدة أوجه إعرابية: منها أن تكون **كثير** منهم بدلا من **الواو**... وإن شئت تكون خبرا على إظمار مبتدأ أي **العمي والصم منهم كثير** أو أن تكون على **لغة أكلوني البراغيث**)[4] فإضافة إلى الأوجه الثلاثة السابقة هناك أوجه إعرابية أخرى خاصة في إعراب ذلك الاسم الظاهر بعد جعل العلامة الجمع فاعلا للفعل المتقدم، منها ما ذكر ابن النحاس أن **كثير** تعرب خبراً لمبتدأ مضمر.

المسألة الخامسة: حذف فعل الفاعل

مما أشير إليه في أحكام الفاعل أنه لا بد أن يرتفع بعامله وهو الفعل، حيث يجب أن يكون موجودا معه في الجملة، فإذا ظهر في الآية فاعل دون فعله فهو مضمر وجوبا أو جوازا.

أ. **حالة الجواز:**

فإذا جاء الاستفهام جاز حذف الفعل في الجواب، ومن شواهد ذلك « قال تعالى: ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ** ﴾ **[لقمان 25]**، أي **خلقهن الله** »[5]، فأضمر الفعل **خلق** في الجواب

[1] الأنبياء الآية 3

[2] ابن عقيل: شرح الألفية، ج2، المرجع السابق،ص85، بتصرف

[3] المائدة الآية 71

[4] ابن النحاس: إعراب القرآن، ج 1، المرجع السابق،ص 277بتصرف

[5] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج2، المرجع السابق،ص 51

جوازا مع تقديره من السؤال **من خلق**. وكذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ** ﴾[1]، فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف جوازا تقدير الكلام خلقهم الله.

ب. حالة الوجوب:

وذلك إذا وقع في الجملة الشرط فدخلت أدواته على الاسم مباشرة، لأنها تدخل على الأفعال في الأصل (لأن الفعل بمعنى الحدث، والشرط يتعلق على وقوع الحدث في حين أن الاسم ثابت ومجرد من معنى الحدث)[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ** ﴾[3]، فالأداة **إذ** دخلت على الفعل المضارع **يرفع** الذي عمل الرفع في الفاعل **إبراهيم**. وكقوله أيضا: ﴿ **إِذَا جَاءَ نَصْرُاللهِ وَالفَتْحُ** ﴾[4]، الفاعل **نصر** أيضا جاء مرفوعا بالفعل الماضي **جاء** الذي سبق بأداة الشرط **إذا**.

لكن ورد في الاستعمال القرآني دخولها على الأسماء في مواضع كثيرة، فقُدِر رفع الاسم الذي دخلت عليه بفعل محذوف منه: قال تعالى: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾[5]، فأحد فاعل مرفوع بفعل مضمر بعد أداة الشرط ويفسره الفعل المذكور بعده، (والتقدير **إن استجارك أحد من المشركين استجارك** فلا ترتفع أحدٌ على أنها مبتدأ لأن الشرط يقتضي دخوله على الفعل، والمعنى وإن جاءك أحد من المشركين لا عهد بينك بينه فاستأمنك فأمنه)[6].

المسألة السادسة: تأنيث الفعل

في هذا المسألة سبق وأن أشير إلى أنَّ حكم الفعل مع فاعله المؤنث أنْ يلحق بعلامة التأنيث دائما أما الفعل الماضي فله في هذا الحكم حالات جواز ووجوب وامتناع .

أ. حالات الوجوب:

[1] الزخرف الآية 87

[2] محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، المجلد الثامن، المرجع السابق،ص 123بتصرف

[3] البقرة الآية 127

[4] النصر الآية 1

[5] التوبة الآية 6

[6] مجي الدين درويش: إعراب القرآن الكريم و بيانه، المجلد الأول، المرجع السابق،ص 59 ،60 بتصرف

عندما يرد فاعل ظاهر حقيقي التأنيث متصل بالفعل نحو نحو قول الله تعالى: ﴿ **إِذْ قَالَتْ امْرَأَتْ عِمْرَانْ** ﴾[1] ونحو قوله تعالى: ﴿ **قَالَتْ نَمْلَةٌ** ﴾[2]، فألحق الفعل الماضي **قال** بتاء التأنيث الساكنة وجوبا لأنه أسند إلى الفاعل (**امرأت**) و(**نملة**) مؤنث حقيقي بغير فصل بينهما.

ضمير مستتر يعود على جمع تكسير لمذكر غير عاقل، أو يعود على مؤنث حقيقي أم مجازي قال تعالى: ﴿ **قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ** ﴾[3]، حيث أن الفعل الماضي قال أنث لإسناده إلى فاعل ضمير مستتر عائد على مؤنث حقيقي وهو ملكة سبأ، أو مجازي نحو قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ** ﴾ [4]، فجاءا الفعلان الماضيان (**اهتزت**) و(**ربت**) مع تاء التأنيث لإسنادهما إلى ضمير مستترين عائدين على اسم مجازي التأنيث مذكور في الآية وهو (**الأرض**).

ب. حالات جواز:

عند إسناد الفعل إلى مؤنث مجازي قوله تعالى في الآية: ﴿ **وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا** ﴾[5]، فألحق الفعل الماضي **أخرج** بالتاء التأنيث جوازا لأنه أسند إلى فاعل مجازيِ التأنيثِ جوازاً (**أرض**)، قال تعالى: ﴿ **فَآمَنَتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾[6]، ففي الآية التالية أيضا أنث الفعل الماضي **آمن** جوازا مع فاعله المؤنث المجازي **طائفة**.

عند إسناده لنوع من الجموع لأنها مجازية التأنيث كجمع التكسير قال تعالى: ﴿ **قَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ** ﴾[7]، فحذفت جوازا في الآية الكريمة علامة التأنيث من الفعل الماضي **قال** لأن فاعله جمع تكسير.

جمع المؤنث السالم كما في قوله تعالى: ﴿ **إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ** ﴾[8] فجرد الفعل الماضي **جاء** من علامة التأنيث لإسناده للفاعل الجمع المؤنث السالم **المؤمنات** ويجوز في غير القرآن أن يؤنث .

---

[1] آل عمران الآية 35
[2] النمل الآية 18
[3] آل عمران الآية 36
[4] فصلت الآية 39
[5] الزلزلة الآية 2
[6] الصف الآية 14
[7] يوسف الآية 30
[8] الممتحنة الآية 10

إلى « اسم الجنس الجمعي إذ قال تعالى: ﴿ **فَلَمَّا خَرَّتَبَيَّنَتِ الجِنُّ أَنْ لَوْكَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾ **(سبأ 14)** بتأنيث الفعل الماضي **تبين** مع الفاعل المرفوع **الجن**»[1].

إلى اسم الجمع قال تعالى: ﴿ **قَالَتْ الأَعْرَابُ** ﴾[2]، فأنث الفعل قال مع فاعله اسم الجمع الأعراب، وقوله تعالى: ﴿ **إِذْ هَمَّ قَوْمُ** ﴾[3] و ﴿ **كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ** ﴾[4]، في الآية الأولى جاء الفعل هم مجردا من علامة التأنيث مع اسم الجمع قوم بينما ألحقت بالفعل كذب في الآية الثانية ذلك أن كلا استعمالين جائز.

عند فصل بغير إلا بين الفعل والفاعل (كان مؤنثا تأنيثا حقيقيا أو مجازيا) نحو قوله تعالى: ﴿ **قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلْ** ﴾[5]، فالفاعل **الرسل** جمع تكسير مجازي التأنيث أنث فعله جوازا لأنه فصل بينهما بجار ومجرور.ومثل قوله تعالى: ﴿ **مَا جَاءَتْكُمْ البَيِّنَاتُ** ﴾[6]، ففصل بين الفعل جاء وفاعله الجمع المؤنث السالم البينات بضمير المفعول به، حيث جرد الفعل الماضي من علامة التأنيث بخلاف الآية الأولى رغم الفصل بغير إلا، ويجوز في غير القرآن إلحاقه بها.

عندما يرد فاعلا مؤنثا لفعل **(نعم أو بئس)**، مثلما قال تعالى: ﴿ **نِعْمَ دَّارُ المُتَّقِينْ** ﴾[7]، فلم يؤنث الفعل عند إسناده للفاعل المجازي **(دار)** لأن فاعل للفعل الجامد **بئس**.

ج. حالات الامتناع:

فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلَّا قال تعالى: ﴿ **مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الأَرْضِ** ﴾[8]، فدابة فاعل مؤنث للفعل الماضي دل ولم يؤنث وجوبا للفصل بينه وبين فاعله بإلَّا.

---

[1] طلال يحيى إبراهيم الطوبجي: الفاعل في ضوء الإستعمال القرآني، مجلة التربية والعلم، المجلد 16، العدد 4، 2009، ص 230

[2] الحجرات الآية 13

[3] المائدة الآية 11

[4] ق الآية 16

[5] المائدة الآية 75

[6] البقرة الآية 209

[7] الرعد الآية 24

[8] سبأ الآية 14

امتناع تأنيث الفعل المسند إلى المؤنث اللفظي والمسند إلى جمع المذكر السالم نحو قوله تعالى: ﴿ **قَالَ الحَوَارِيُونَ** ﴾[1]، لأن الفاعل جمع مذكر سالم لم يؤنث فعله قال وجوبا.

المسألة السابعة: رتبة المفعول مع الفاعل

إن ترتيب الجملة كما ذكر سابقا يقتضي تقدم الفعل مع فاعله وتأخر المفعول به نحو قوله تعالى: ﴿ **ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً** ﴾[2]، فورد الفعل **ضرب** مقدما ومتصلا **باللفظ الجلالة** وأخر المفعول به **مثلا** عنهما وفقا للترتيب الأصلي. وقد يغير هذا الترتيب فيقدم المفعول على الفاعل نحو قول الله تعالى: ﴿ **إِذْ حَضَرَيَعْقُوبَ المَوْتُ** ﴾[3]، حيث تقدم المفعول به يعقوب على الفاعل الموت وفصله عن فعله الماضي حضر، أو يتقدم على الفعل وفاعله معا نحو قوله تعالى: ﴿ **كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴾[4]، حيث أن المفعول به **أنفسَ** تقدم على الفعل والفاعل **يظلمون** فورد في القرآن شواهد عديدة في هذه المسألة اشتملت على حالات وجوب وجواز وامتناع ذلك.

1. تقديم المفعول على الفاعل:

أ. حالات الوجوب:

1: إذا كان ضميرا واجب الاتصال كما قال تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالبَيِّنَاتِ** ﴾[5]، جاء الفاعل **موسى** في الآية اسما ظاهرا مرفوعا بالضم المقدر ومنفصلا عن فعله **جاء** وجوبا بالضمير المبني على الضم **(كم)** في محل نصب المفعول به.

2: إذا اتصل الفاعل بمتأخر لفظا ورتبة نحو قوله تعالى: ﴿ **وَ إِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ** ﴾[6]، فُصِل بين الفعل **ابتلى** والفاعل لفظ الجلالة لاتصاله بضمير العائد على المفعول به **النبي إبراهيم** المتقدم وجوبا.

---

[1] المائدة الآية 116

[2] النحل الآية 76

[3] البقرة 133

[4] البقرة الآية 57

[5] البقرة الآية 93

[6] البقرة الآية 124

3: إذا كان الفاعل محصورا سواءا بإنما نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾[1]، فأُخِر الفاعل (**العلماء**) بالفصل بينه وبين الفعل المضارع (**يخشى**) بلفظة الجلالة (**الله**). أو بإلا كما قال تعالى: ﴿ **مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَانُ** ﴾[2]، أُخر الفاعل **الرحمان** وجوبا عن الفعل المضارع **يمسك** لأنه جاء محصورا بإلَّا.

ب. حالات الجواز:

إذا أُمن اللبس سواءا عُلِم الفاعل من المفعول بالحركة الإعرابية ظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ** ﴾[3] ففي الآية يعلم أن الفاعل القائم بالفعل الماضي قضى هو موسى حتى دون ظهور علامة الرفع وذلك لظهوره علامة النصب في لفظة الأجل التي يعلم بها أنه المفعول به، أو عُلِم من خلال المعنى،**كقوله تعالى:** ﴿ **فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ** ﴾[4]، فمن المعنى الموجود في الآية يعلم أن القائم بالفعل ألقى هو النبي موسى وأن المفعول به هو العصا لعدم إمكانية قيام العصا بفعل الإلقاء.

ج. حالات المنع:

1: إذا جاء الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا نحو قوله تعالى: ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾[5]، وجب تأخر المفعول به (الصراط) في الآية لمجيئ الفاعل ضميرا متصلا بالفعل اهدي عائد على نحن.

2: إذا جاء المفعول به محصورا بإنما مثل قول الله عز وجل: ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ** ﴾[6]، حيث أن الآية تظهر أن المفعول به (**الفواحش**) وقع عليه الحصر بإنما تركيزا على ما حرمه الله، أو حصر بإلا كما قال تعالى: ﴿ **وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللهَ** ﴾[7]، فلفظة الجلالة جاء مفعولا به محصورا بإلا حيث أن الفاعل الذي جاء ضميرا مستترا تقديره هو نفي عنه فعل الخشيان لأحد باستثناء خشيته لله.

2. تقديم المفعول على الفعل و الفاعل:

[1] فاطر الآية 68
[2] الملك الآية 19
[3] القصص الآية 29
[4] الشعراء الآية 45
[5] الفاتحة الآية 6
[6] الأعراف الآية 33
[7] التوبة الآية 17

أشير في السابق إلى أن المفعول يجوز له أن قد الفاعل وقد يتقدم على الفعل والفاعل ولهذا التقديم حالتي وجوب وجواز أيضا:

أ. حالات الجواز:

نحو قوله تعالى: ﴿**فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ**﴾[1] حيث أن **فريقا** هو مفعول به مقدم جوازا على الفعل والفاعل كذبتم ومثل هذا قوله تعالى: ﴿**فَرِيقًا كَذَّبُوا** ﴾[2] فجاء في الآية المفعول به (فريقا) مقدما على الفعل الماضي كذب وفاعله الضمير المتصل (الواو) العائد على هم المبني في محل الرفع كما ويجب تقدمه في بعض الحالات منها:

ب. حالة الوجوب:

1: إذا كان المفعول به من الأسماء الشرط قال تعالى: ﴿ **وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ** ﴾[3]، فجاء المفعول به (من) في الآية الكريمة متقدما على الفعل والفاعل لأنه ورد اسم شرط.

2: إذا كان اسم استفهام نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَيَّ ءَايَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ** ﴾[4]، تقدم المفعول به (أي) على الفعل والفاعل **تنكرون** لأنه جاء اسم استفهام فكان له حق الصدارة في الجملة.

3: كم الخبرية نحو قوله تعالى: ﴿ **كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ** ﴾[5]، قدم المفعول به على الفعل الماضي والفاعل **أهلكنا** لأنه جاء عبارة عن كم خبرية.

4: ضمير منفصل بمعنى الاختصاص نحو قوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾[6]، قدم المفعول به **إيَّاك** على الفعلين **نعبد** و**نستعين** لأنه ورد ضميرا منفصلا العائد على **رب العالمين** لأنه خص بعبادة العبد له والإستعانة به.

[1] البقرة الآية 87
[2] المائدة الآية 70
[3] الرعد الآية 33
[4] غافر الآية 81
[5] الأنعام الآية 6
[6] الفاتحة الآية 5

5: مجيئه بعد أما التفصيلية نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ9 وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ10** ﴾[1]، حيث أن المفعولين جاءا مقدمين عن الفعلين تقهر وتنهر لأنهما سبقا بأما التفصيلية الشرطية.

الخلاصة:

وخلاصة القول أن آيات القرآن الكريم جسدت باب الفاعل مظهرة أحكامه ومسائله بدقة بالغة، من ورود فاعل حقيقي وفاعل نحوي بمختلف صوره من ظاهر ومضمر ومصدر مؤول ومرفوعا في جل المواضع مع جره لفظا في مواضع أخرى من القرآن، ومن مجيئه مسندا لفعل ومسندا لشبه الفعل من المشتقات أو من اسم الفعل، كما وقد جاء في القرآن شاهدين حول مطابقة الفعل مع فاعله الجمع، ونفس الأمر مع مطابقهة مع فاعله من حيث التأنيث حيث جاء الفعل مختلف الصور بتجريده من علامة التأنيث وبإلحاقه بها في مواضع أخرى، إضافة إلى ورود الفاعل مضمر الفعل مع تقدير الفعل من سياق الآيات حيث يذكر فيها ما يدل على ذلك الفعل المحذوف. وأخيرا عرضت الشواهد البعد النحوي في آي القرآن التي تمثلت في تقديم المفعول به على الفاعل أو على الفعل والفاعل معا.

[1] الضحى الآية 9 ، 10

الخاتمة

الخاتمة :

وفي آخر هذه الدراسة التي عرضت فيها مسائل الفاعل، انتهت بمجموعة من النتائج التي تجيب عن الإشكاليات المطروحة سابقاً مفادها:

- أن تعريف الفاعل ليس هو القائم بالفعل وإنما ما أسند إليه الفعل كون لفظ الإسناد أعم ويشمل لكل من الفاعل الحقيقي الذي قام بالفعل والفاعل النحوي الذي لم يقم به وكلا نوعين قد جاءا في مواضع كثيرة من القرآن الكريم.
- أنه قد يرد الفاعل على صور عدة، حيث أن الشواهد القرآنية عرضت الفاعل بمختلف أنواعه من ظاهر ومستتر وصريح ومؤول .
- أن الحكم الإعرابي للفاعل هو الرفع في الأصل و هو ما جاء في القرآن في اغلب المواضع كما وقد أتى مجرورا في بضع مواضع وفقا لبعض الحالات. أما حالة النصب التي سمعت عن العرب فلم ترد في القرآن الكريم.
- اختلفت علامات الرفع في آيات الذكر الحكيم باختلاف التركيب، فورد مواضع بالضم الظاهر وفي مواضع أخرى بالضم المقدر وكذلك مرفوعا بالحروف.
- أن الفاعل كمعمول لا يرفع إلا بعامل وهذا العامل هو عامل لفظي يتمثل في الفعل التام متصرف أو جامد، أو أن يرد هذا العامل مشابها للفعل من حيث العمل فيرد إما اسم فعل أو أحد المشتقات العاملة . وكثيرا ما اشتملت الشواهد القرآنية على الاستعمال الأول مع وروده في مواضع أخرى بالاستعمال الثاني.
- أن حكم الفاعل التأخير فلا يرد متقدما على فعله في جميع الاستعمالات، وقد جاء في القرآن الكريم اسم مرفوع مقدما على الفعل بكثرة لكنه ليس على أنه فاعل و إنما مبتدأ.
- أن الفعل في الأصل يجرد مع فاعله المثنى أو الجمع الظاهر من علامة التثنية والجمع و هذا حكم تجلى كثيرا في آيات القرآن باستثناء آيتين قد ورد فيهما الفعل ملحقا بهما على لغةٍ خاصةٍ بالعرب (أكلوني البراغيث).
- أن الفعل لا بد من وجوده مع فاعله كونه مسند وهو تركيب جاءت به جل آيات فلم يحذف وإنما جاء مضمرا وذلك لحالات جواز ووجوب خاصة.

- أن الفعل يطابق فاعله من حيث تأنيث بين حالات وجوب وجواز وامتناع وهذه مطابقة بحالاتها الثلاث وردت كثيرا في القرآن وبدقة وفقا لمعاني بلاغية ودواعي بيانية .
- كثيرا ما جاءت الشواهد القرآنية بجمل تضمنت تأخر المفعول عن الفعل والفاعل مع مجيئه في الاستعمالات قرآنية أخرى مقدما عليهما , استنادا على هذا وضعت قواعد حددت حالات وجوب وجواز وامتناع التقدم المفعول على الفعل مع فاعله من جهة وعلى أحكام بتأخر الفاعل عن فعله .

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المصادرو المراجع:

القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

1. إبراهيم إبراهيم بركات: النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2007م/1428ه
2. إبراهيم ابراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربية، دار الوفاء، المنصورة، مصر،1988م/ 1408ه، الطبعة الأولى .
3. أبو سعيد السيرافي : شرح كتاب سبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م/ 1429ه، الطبعة الأولى ، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي.
4. أبو فتح عثمان ابن جني: سر صناعة الإعراب، دار القلم، دمشق،1993م،الطبعة الثانية ، تحقيق حسن الهنداوي .
5. أبو فتح عثمان ابن جني: اللمع في العربية ، دار المجدلاوي، عمان، 1988م، تحقيق سميح أبو مغلي.
6. أبو الحسن الوراق: علل النحو، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، 1999م/1420ه، الطبعة الأولى، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش .
7. أبو جعفر ابن النحاس: إعراب القرآن، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان،الطبعة الثالثة، 2009م، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم.
8. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري: أسرار العربية، مطبعة الترقي، دمشق،1957م/1377ه، تحقيق محمد بهجت البيطار.
9. أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي: ألفية ابن مالك في النحو و التصريف ، دار المنهاج، الرياض، السعودية، تحقيق سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني.
10. أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي : شرح التسهيل، هجر، مصر، 1990م/ 1410ه، الطبعة الأولى ، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون.
11. أبو الحيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بالقاهرة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ،1998 م/ 1418ه ، الطبعة الأولى.
12. ابن عصفور: المقرب، 1972م، الطبعة الأولى، تحقيق عبد الستار الجواري، عبد الله الحبوري.
13. ابن علي ابن يعيش : شرح المفصل ،ادارة الطباعة المنيرية، مصر، الطبعة الأولى.

14. أبي بكر محمد بن سهل بن السراج : الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت ،لبنان،1417ه/1996م ، الطبعة الثالثة ،تحقيق عبد الحميد الفتلي.
15. أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة بمساعدة فريق العمل ، عالم الكتب، القاهرة، 2008، الطبعة الأولى .
16. إميل بديع يعقوب: موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006م/1427ه، الطبعة الأولى.
17. بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، دار السلام، القاهرة، 2010م/1431ه، الطبعة الأولى ، تحقيق علي محمد فاخر وأحمد موسى التفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر.
18. بهاء الدين عبد الله بن عقيل : شرح ألفية ابن مالك ، دار التراث، القاهرة، مصر، 1980م/1400ه الطبعة العشرون. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
19. جرجي شاهين عطيه: سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، دار الريحاني، بيروت، الطبعة الرابعة.
20. جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان.
21. جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري: الجامع الصغير في النحو، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م/1400ه، تحقيق محمد محمود الهرميل.
22. جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب في معرفةكلام العرب ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، 2001م/1422ه، الطبعة الأولى .تحقيق محمود أبو فضل عاشور.
23. خالد عبد العزيز: النحو التطبيقي، دار اللؤلؤة، منصورة، مصر، 2019م/1440ه، الطبعة الثالثة.
24. رضي الدين الأستراباذي: شرح الكافية لابن حاجب، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1996م، الطبعة الثانية ، تحقيق يوسف حسن عمر.
25. سبط ابن العجمي: الناظر الصحيح على الجامع الصحيح، ج1، دار الكتب العلمية.
26. سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان2003م/1424ه.
27. سيبويه: الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1408ه/ 1988م، الطبعة الثالثة، تحقيق عبد السلام هارون.

28. طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، 1997م، مصر.
29. عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثالثة
30. عبد المالك مرتاض : نظرية اللغة العربية، دار البصائر،الجزائر،2012م.
31. عصام نور الدين: الفعل في نحو ابن هشام، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان،2007م،الطبعة الأولى .
32. فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج2 ، دار الفكر، عمان، 2000م/1420ه، الطبعة الأولى.
33. المبرد: المقتضب، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة1386ه/1994م، الطبعة الأولى، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.
34. محمد حسن الشراب: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2007م،1427ه، الطبعة الأولى.
35. محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، 2000م/1420ه، الطبعة الأولى.
36. محمد الدمياطي: المشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة في علم العربية لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م/1425ه،الطبعة الأولى ،تحقيق يحيى مراد.
37. محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، المجلد الثامن، دار الرشيد، بيروت، 1995م/ 1416ه الطبعة الثالثة.
38. مصطفى الغلاييني: جامع دروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، 1994م، الطبعة الثلاثون، مراجعة والتنقيح عبد المنعم خفاجة.
39. محي الدين درويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، المجلد الأول، حمص، سوريا، درا الإرشاد ، 1980م.

المقالات:

40. حميد الفتلي: العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، درا الكتب العلمية،بيروت، لبنان، 2010م.
41. حمادي الدريدي: ما بين الفاعلين النحوي والدلالي: بعض وجوه التطابق واللاتطابق، التأويل وتحليل الخطاب، المجلد الرابع، العدد الثاني ، 18\12\2023م.

42. طلال يحيى إبراهيم الطوبجي: الفاعل في ضوء الإستعمال القرآني،جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 16، العدد 4، 2009م.
43. بلقاسم بلعرج: اسم الفاعل العامل في اللغة العربية من خلال الربع الأول من القرآن الكريم، عدد 16 ديسمبر 2001م، جامعة باجي مختار ، عنابة، الجزائر.
44. Triadi Wicaksonoو Nisa Fitriani : دراسة نحوية تطبيقية لأحكام الفاعل في الأجزاء 21-25 من القرآن الكريم، مجلة دراسات إسلامية، UIN Kiai Haji Achmad Shiddiq Jember، إندونيسيا، 1نوفمبر2021م.

الرسائل الجامعية:

45. منورة: الفاعل وأنواعه في سورة النساء، جامعة علاء الدين الإسلامية،رسالة مستكملة للحصول على شهادة سرجانا، مكاسر، 25 يولى 2018م .

المو اقع الالكترونية:

46. عبد الكريم الدبان التكريتي: الأسماء التي تعمل عمل أفعالها، شبكة الألوكة، 29\7\2020م،1441/12/08هـ.

فهرس المحتويات

فهرس الشواهد الشعرية:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر.....ص 15

إذا ما كنت ملتمسا لغوث فلا تصرخ بكنتي كبير.....ص 20

تولى قتال المارقين بنفسه و قد أسلماه مبعد و حميم.....ص 23

يلومنني في استراء النخي ل أهلي و كلهم يعذل.....ص 24

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم و لو أنهم خذلوك كنت ذليلا...ص 24

نتج الربيع محاسنا ألحقنها عر السحائب.....ص 24

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر..ص 24

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيه.....ص 25

لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي.....ص 27

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان.....ص 27

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل.....ص 27

فلا مزنة ودقت ودقها و لا أرض أبقل إبقالها.....ص 29

ما برئت من ريبة و ذم في حربنا إلا بنات العم.....ص 31

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب أستها صلب و شام.....ص 32

أتوني بقلام و قالوا تعشه و هل يأكل القلام إلا الأباعر.....ص 34

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها و أوهى قرنه الوعل.....ص 34

منع البقاء تقلب الشمس و طلوعها من حيث لا تمسي.....ص 34

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده.....ص 35

فهرس المحتويات:

المقدمة.....ص 6

الفصل النظري.....ص 10

المسألة الأولى: تعريف الفاعل و حكمه الإعراب.....ص 11

المسألة الثانية: العامل في الفاعل الرفع.....ص 15

المسألة الثالثة: تقديم الفاعل على الفعل.....ص 18

المسألة الرابعة: تثنية و جمع الفعل.....ص 22

المسألة الخامسة: حذف فعل الفاعل.....ص 25

المسألة السادسة: تأنيث الفعل.....ص 28

المسألة السابعة: رتبة المفعول به مع الفاعل.....ص 32

الفصل التطبيقي:.....ص 37

المسألة الأولى: تعريف الفاعل و حكمه الإعرابي.....ص 38

المسألة الثانية: العامل في الفاعل الرفع.....ص 43

المسألة الثالثة: تقديم الفاعل على الفعل.....ص 46

المسألة الرابعة: تثنية و جمع الفعل.....ص 47

المسألة الخامسة: حذف فعل الفاعل.....ص 49

المسألة السادسة: تأنيث الفعل.....ص 50

المسألة السابعة: رتبة المفعول به مع الفاعل.....ص 53

الخاتمة:.....ص 58

قائمة المصادر و المراجع:.....ص 61

فهرس الشواهد الشعرية:.....ص 67

فهرس المحتويات:.....ص 68

الملخص:

يعالج البحث موضوع "الفاعل و تطبيقاته في القرآن الكريم" ، الذي يسعى لدراسة الفاعل مع تقديم نظرة شاملة و ميسرة عنه و التركيز على تحديد مفاهيمه و أحكامه وفقا لكتب النحو مع ذكر بعض الشواهد الشعرية لتدعيم هذه الدراسة ، كما و حاول البحث تطبيق هذه المسائل بشواهد قرآنية الذي يبين صحة هذه الأحكام مع تركيز على الإعراب دون التطرق للخلافات بين النحاة أو المذاهب النحوية.

الكلمات المفتاحية: الفاعل ، الفعل ، المفعول به، الشاهد

Abstract:

The research examines the topic of " The subject and its applications in holy Quran", it seeks to (Al fa'il) with giving a comprehensive and simplified overview and focusing study the subject on defning its concepts grammatical rules based on grammar books with mentioning some poetic citation to support this study, also this research tried to applies this rules with quranic citation that show the correctness of these grammatical rules with focusing on syntactic analysis (Al I'rab) without going into the disagreements between scholars or grammar schools.

The keywords: The Subject , The Verb , The object , The Citation.